



PROVISIONAL

A/31/IV.15

12 October 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ، ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، الساعة ٣٠ / ١٠

( تركيا )	السيد كاغليانجيل (نائب الرئيس)	الرئيس :
( سرى لانكا )	السيد اميراسينغ ( الرئيس )	ثم :
( غينيا )	السيد سيسوكو ( نائب الرئيس )	ثم :

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ]

القيت الكلمات من قبل :

( جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية )	السيد شيفل
( الهند )	السيد شافان
( البانيا )	السيد ماليل
( الجمهورية الديمقراطية الالمانية )	السيد فيشر

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في اقرب وقت ممكن .

اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسالها باربع نسخ خلال ثلاثة ايام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ١٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ ، فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود ان تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠مواصلة نظر البند ٦ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد شيفل ( جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) :

ان التغييرات التي طرأت على الموقف الدولي ، التي حدثت في النصف الاول من السبعينات ، يمكن ان توصف بدون مبالغة بأنها بداية مرحلة جديدة من التطور الدولي . لقد شهدنا ازالة العديـد من العقبات من طريق السلام ، وعلاقات حسن الجوار بين البلدان والشعوب . لقد كان الانفراج شرطا أساسيا لابعاد التهديد بحرب نووية . ان هذا التقدم في العلاقات الدولية هو وليـد السياسة البناءة التي اتبعتها الاتحاد السوفياتي ودول المجموعة الاشتراكية التي تعمل في اتحاد وشيق ووحدة لا تنفصم في المجال الدولي .

وفوق كل ذلك ، فجدير بالذكر أن نقول ان تقدما جذريا قد حدث في المناخ السياسي في أوروبا . ان البيان النهائي لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبي ، قد وقع منذ أكثر من عام ، ولكن تأثيره على كل أوجه التعاون بين البلدان الاوروبية مازال واضحا حتى الان .

وفي اعتقادنا ان علاقات الصداقة والتعاون ، التي تقوم على المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، تكون مرغوبة ومثمرة — بدلا من المواجهة في جو من العداة ، الذي كان سائدا الى وقت قريب في أوروبا وفي العالم كله — وهي بذلك تكسب أكثر فأكثر مواقع جديدة بين الدول مع الرغبة الاكيدة في تطبيق اتفاقيات هلسنكي .

لقد أدت عمليات الوفاق السائدة في الجو السياسي الى التعجيل بتغييرات ايجابية فسي انحاء مختلفة من العالم ، ويجدر بنا أن نذكر من بينها انتصار القضية العادلة لشعوب الهند الصينية وسقوط الاستعمار والعنصرية في اقطار افريقية عديدة مثل انغولا وموزامبيق وغيرها . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ باسم وفدنا جمهورية سيشيل على قبولها في الامم المتحدة . وفي نفس الوقت فاننا نطلب باصرار ، ونحن نضم في ذلك صوتنا مع بلاد أخرى أن تقبل في الامم المتحدة فوراً دولة كبرى جديدة محبة للسلام هي جمهورية فيتنام الاشتراكية ، ودولة افريقية مستقلة شابسة هي جمهورية انغولا الشعبية .

ونحن نحیی باخلاص التغييرات الايجابية التي طرأت على الساحة الدولية ، ولكننا نلاحظ في نفس الوقت التعقيدات والمفارقات التي يتسم بها تطور العالم اليوم ، ومن الخطأ تجاهل أن سباق التسلح وتطوير أسلحة الدمار الجماعي سوف يستمران بنفس المعدل المدمر الذي ساد حتى الان . ومن الاخطاء التي لا تفتقر عدم الاخذ بعين الاعتبار بأن التحالف الصناعي والعسكري ، والفاشيستي الجديد ، بالإضافة الى القوى الرجعية الأخرى هجومها على الوفاق ذلك لانه مجرد وجودها من كل معنى . ان السيد ف . ف شريستكي السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي في اوكرانيا قال في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي في اوكرانيا : " ان المعادين للسوفييت يحزنون بعمق للايام الماضية من الحرب الباردة ، ويحاولون احياء شبحها المخيف بأى ثمن " .

وان هناك أجهزة اعلام عديدة في الغرب تشترك معها في ذلك ، وبعض الساسة يحاولون التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى وأحياناً في شؤون شركائهم في احلاف عسكرية أو سياسية .

ان مثل هذه الاعمال لا تسهم بالطبع في الوفاق ، على الرغم من أن جذور الوفاق نبتت في الميادين السياسية ، الا انها مازالت فتية وسريعة التأثر ، ويجب صيانتها ضد الاعشاب الضارة العديدة للحرب الباردة ، لذلك يجب اتخاذ خطوات محددة ، من جانب الدول تهدف الى مزيد من تخفيف حدة التوتر مما يؤدي الى خلق مناخ من الثقة المتبادلة .

ولحماية مثل هذا المناخ من التلوث ، من الضروري للشعوب أن تتفهم جيدا بعضها البعض وتحترم تراث بعضها البعض وتقاليدها التاريخية ومنجزات الامم ، وبطبيعة الحال لا تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى . ان تحقيق هذا الهدف يتطلب القضاء على معازل الحرب الباردة والعنصرية ، والكراهية بين البشر ويجب أن نجد أرضية مشتركة لحل بعض المشكلات الدولية المعقدة على أساس الواقع السياسي ، وأن تأتي بمشكلاتنا المعقدة المشتركة على مائدة المفاوضات . ان التعاون الدولي الواسع يعتبر أمرا ضروريا ليس فقط لدعم السلام ، ولكن لايجاد حلول مبكرة لمشكلات مثل القضاء على الامية وحماية البيئة ، ومكافحة تلوث الجو والبحار وتطوير واستغلال مصادر الطاقة الجديدة ، ومنع الكوارث الطبيعية ، والوقاية من أخطار الامراض والعلاج منها . ان كل خيط من التعاون المشترك المفيد يرتبط ارتباطا وثيقا بالعلاقات السلمية ويدعم نسيج السلام والامن الدوليين ، ويسهل تحقيق اتفاقيات للمشكلات الخاصة بالوفاق العسكري وغالبية البلدان تؤيد السياسة التي تضمن السلام والامن الدوليين ، وقد وضح هذا بجلاء في القرارات التي وافق عليها مؤتمر القمة للدول غير المنحازة في كولومبو .

ومن ٢٣ الى ٢٦ أيلول / سبتمبر من هذا العام فان اجتماع هلسنكي للقوى المحبة للسلام ، وافق على هذه الفكرة ، وشاركت في ذلك الاجتماع اكثر من ٩٠ دولة و ٥٠ منظمة عالمية ، تشمل أحزابا سياسية مختلفة ومنظمات حكومية وغير حكومية ، ودعت كل بلدان العالم ليس فقط لوضع نهاية لسباق التسلح ، ولكن للاسراع بخطى تحقيق نزع السلاح الكامل والشامل ، وأيدت أيضا فكرة عقد اتفاقية عالمية لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية .

ان مذكرة الاتحاد السوفياتي حول المسائل المتعلقة بانها سباق التسلح ونزع السلاح - وهي مقدمة من السيد غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي لكي تبحث في هذه الجمعية - تسترعي انتباه كل الدول والشعوب الى المهمة الاساسية والعاجلة ازاء المشكلات التي تواجه الانسانية في الوقت الحالي وهي وقف الاستعداد المادي للحرب ، كما اظهرت المذكرة بطريقة مقنعة أنه خلال عصر الصواريخ النووية ، فان سباق التسلح يشكل خطرا بالغا لمستقبل شعوب كوكبنا ، ويرغم صرفها فان البحث عن أساليب للحصول على السيطرة العسكرية والتي تشغل التكتلات السياسية والعسكرية العدوانية تنطوي على نفقات باهظة للموارد المالية ، وتظهر الارقام التالية معدل النمو في النفقات

العسكرية ، ففي عام ١٩٤٩ بلغت المخصصات العسكرية لدول حلف الاطلنطي ١٨ بليون دولار ، وفي عام ١٩٧٦ فان هذا المبلغ وصل الى ١٧٠ بليون دولار . وادراكا لعقبات وقف سباق التسلح فنحن في الوقت نفسه نثق في امكان التغلب على المقاومين لنزع السلاح ويمكن أن نؤكد ذلك باتخاذ خطوات نحو نزع السلاح ، والحد من سباق التسلح في الوقت الحالي وخاصة في الوقت الذي نجد فيه خطوات لتحسين المناخ السياسي قد سادت .

انها نفس الفترة التي خرجت فيها اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية الى حيز التنفيذ ، حينما اضيف تحريم الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي ، وبالمثل في قاع البحار والمحيطات ، وفي باطن الارض ، وحينما اضيفت أيضا الى الوثائق الدولية الاتفاقية الخاصة بمنع الاسلحة البكتريولوجية التي عقدت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية حول منع حرب نووية ، والحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وكذلك الاتفاقيات الخاصة بالحد من تجارب التفجيرات النووية تحت الارض والتفجيرات النووية تحت الارض للاغراض السلمية .

ويديهي تماما انه بسبب الطبيعة البالغة الخطورة للأسلحة النووية فان وقف سباق التسلح النووى وخفض الاسلحة النووية أصبح من بين الأولويات القصوى في اجراءات نزع السلاح . ومن المهم أن تشارك في ذلك كل القوى النووية .

ان اتفاقية شاملة لحظر التجارب النووية أصبحت ضرورة ملحة وقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأييدها لعقد مثل هذه الاتفاقية . ان الاتفاقية الخاصة بالحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية ووضع مشروع لها من جانب الاتحاد السوفياتي في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة يمكن أن يكون طريقا محمدا لحل هذه المشكلة الهامة ، ان عدم رغبة بعض الدول النووية في المشاركة في مفاوضات حول مثل هذه الاتفاقية لا يمكن الا أن تعتبر ، رفضا للمساهمة في وقف سباق التسلح النووى .

ومن بين المسائل التي لها أهمية خاصة فيما يتعلق بالحد من سباق التسلح ونزع السلاح ، منع تطوير وانتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الجماعي . ونحن نأمل في أن المفاوضات الخاصة حول هذا الموضوع وفي اطار لجنة نزع السلاح في جنيف مع مشاركة الخبراء ، يمكن أن تؤدي الى نتائج ايجابية في المستقبل القريب وسوف تؤدي الى وضع مشروع لوثيقة دولية تحظر تطوير وانتاج أخطر أنواع أسلحة الحرب .

ونلاحظ بارتياح التقدم الذي تم احرازه في وضع مشروع لاتفاقية دولية حول منع الاجراءات التي تؤثر على البيئة لأغراض عسكرية ، وقد نجحت لجنة نزع السلاح في التغلب على الصعوبات التي كانت قائمة وفي الوصول الى اتفاق حول مشروع هذه الوثيقة الهامة . ولدى الجمعية العامة كل ما يدعوها الى الموافقة على نص الاتفاقية في هذه الدورة ولمناشدة كل الدول لأن تصبح أطرافا فيها .

ان مشكلة منع الأسلحة الكيميائية كانت تنتظر حلا الى وقت طويل رغم انه كانت هناك ظروف مواتية لحلها . فمنذ عام ١٩٧٢ ، ولجنة نزع السلاح معروض أمامها مشروع اتفاقية متعلقة بذلك مقدمة من البلدان الاشتراكية . ان التفاهم الذي تم في ٣ تموز/يوليه عام ١٩٧٤ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، على مبادرة مشتركة لتخزين الأسلحة الكيميائية - المميتة كخطوة اولى - لم يتم وضعه موضع التنفيذ حتى الآن . اننا نعتقد المهمة الأولى للجنة نزع السلاح ، تكمن في أن تزيد من خطى التقدم حتى يتحقق وضع اتفاقية للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية .

ولم يعقد بعد مؤتمر لجنة نزع السلاح وذلك بسبب معارضة عدد من الدول بالرغم من انه وضح تماما ان مشكلة انهاء سباق التسلح وتنفيذ اجراءات جذرية لنزع السلاح تؤثر على مصالح جميع البلدان . لذلك يجب ان تبحث وأن تحل في أكثر المحافل وأوسعها تمثيلا .

وهناك اقتراح جديد من الاتحاد السوفياتي لعقد اتفاقية عالمية لمنع استخدام القوة في العلاقات الدولية قدم للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهذا الاقتراح جزء لا يتجزأ من تنفيذ برنامج مزيد من الكفاح من أجل السلام والتعاون الدولي ومن أجل الحريّة والاستقلال للشعوب ، والذي أعلنه المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، وهدفه كما أوضح ليونيد بريجنيف هو جعل خطر الحرب ينحسر ، وخلق ظروف مواتية لحرارة تقدم نحو نزع السلاح . وبالإضافة الى التركيز على أهمية مبدأ عدم استخدام القوة ، والوارد في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الثنائية العديدة ، يقترح الاتحاد السوفياتي أن يصبح هذا المبدأ قانونا فعالا في حياتنا الدولية اليوم . ان مثل هذه الاتفاقية تدعم بتعهد المشاركين فيها بالامتناع عن استخدام أى أنواع الأسلحة بما في ذلك الأسلحة النووية - لتسوية أية منازعات فيما بينها . وبذلك تمنع بطريقة فعالة اندلاع حرب نووية حرارية .

ان عقد اتفاقية بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية يمكن أن يكون اسهاما بناء وفعالاً في كفاح شعوب العالم وذلك لانقاذ البشرية من ويلات الحرب . ان القضية ليست في اتخاذ خطوات اقليمية محدودة ولكن في اجراء يتخذ على نطاق عالمي .

وبالطبع فان منع استخدام القوة في العلاقات الدولية ، لا يحد بأية طريقة من حق الدول في اتخاذ اجراءات دفاعية فرادى أو جماعات ضد العدوان للقضاء على تبعاته طبقا لنص المادة ٥١ من الميثاق . وبالمثل ، ووفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فان حقها في الدفاع عن حريتها القومية واستقلالها بكل الوسائل المتاحة ، مازال ساريا ، لذلك فان أولئك الذين يرفضون سياسة العدوان ، ويعارضون قمع كفاح الشعوب من أجل الحرية والاستقلال بالقوة ، لا يسعهم الا أن يؤيدوا هذا الاقتراح الهام لدعم السلام العالمي . ان استمرار سباق التسلح يعوق دعم الأمن الدولي ويشجع على خلق بؤر ساخنة للحرب ويعطل القضاء على المنازعات المسلحة .

ان الموقف المتفجر الذي لا يزال قائما في الشرق الأوسط ، حيث نجد أن حل المشكلة على

أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة قد خرب نتيجة اصرار اسرائيل على سياستها التوسعية ، ان اسرائيل والقوى التي تؤيدها تحاول بنشاط بث بذور الفرقة بين الدول العربية واضعاف الجهة المعادية للامبريالية . ولا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي في هذه المنطقة طالما تواصل اسرائيل عدوانها وطالما حرم الفلسطينيين من وطنهم . ان التبعات الضارة لهذا الموقف متعددة ظهر بعضها في التطورات المأساوية التي وقعت في لبنان . ان الموقف في هذه المنطقة ، مرة أخرى يؤكد استحالة ايجاد تسوية جزئية للنزاع في الشرق الأوسط ، ان الحل يجب أن يكون حلا شاملا ، وفي اطار الجهاز القائم لهذا الغرض الا وهو مؤتمر جنيف للسلام مع مشاركة كل الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

ان مصالح السلام في البحر الابيض المتوسط ، تحتاج الى المحافظة على وضع قبرص ، دولة مستقلة ذات سيادة ، غير منحازة ، وكذلك التنفيذ الفوري والكامل لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بقبرص ، ان مؤتمرا عالميا لقبرص في اطار الأمم المتحدة سيكون أفضل محفل لتسوية مشكلة قبرص . ونحن نطالب بتنفيذ القرار الذي وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الثلاثين بشأن خلق الظروف المواتية لتمويل الهدنة في كوريا الى سلام دائم والاسراع بخطى التوحيد السلمي لهذه البلاد .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، فمن الضروري سحب كافة القوات الأجنبية من أراضي كوريا الجنوبية ، وبذلك تتوافر الظروف المواتية للتوحيد بطريقة سلمية ، وديمقراطية ، دون أى تدخل أجنبي .

ان قضية تحقيق الحرية والاستقلال في افريقيا تواجه دائما معارضة ومقاومة من النظام العنصرية في جنوب افريقيا وفي روديسيا . وقد أدانت الأمم المتحدة ، مرارا وتكرارا ، بطريقة حاسمة نظام الحكم العنصرى ، والفصل العنصرى . ان التأييد السياسي والاقتصادى والعسكرى لهذه النظم من جانب قوى غربية كبرى هو الذى ساعدها - لوقت - على تجنب الانهيار التام . اننا نخشى من محاولات حماة جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية لانقاذ هذه النظم العنصرية من هزيمة لا مهرب منها ، تلك المحاولات الرامية الى تخريب الكفاح المشروع لشعوب زمبابوى وناميبيا ، والسكان الأصليين في جنوب افريقيا . وليس هناك شك ، في أن شعوب افريقيا ستمتدح وتقيم مثل هذه الجهود . ان الشعوب المقهورة في جنوب افريقيا ، تطالب بالاستقلال فورا ودون ابطاء . وترفض أى تعطيل من جانب الاستعماريين ، للحفاظ على مواقعهم ، ولايجاد صور جديدة من القمع الاستعمارى . ونحن واثقون من أن الوقت الذى يأخذ فيه ممثلو زمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا أماكنهم بيننا في هذه القاعة ، قد اقترب . ان الحكم العنصرى في سالزبورى ، والفصل العنصرى في جنوب افريقيا أمثلة قليلة لحقيقة انه في هذه البلدان ، نجد الاستغلال والقمع ، واستغلال حقوق الانسان أصبحت أوضاعا قانونية ، وسياسة معلنة .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، مسترشدة بالأفكار الخالدة للينين ، فيما يتعلق بتحرير الشعوب من القمع الاستعمارى تؤمن بأن التعاون الدولى ، في ميدان حقوق الانسان ينبغى أن يهدف أولا الى مكافحة الانتهاك الجماعى لحقوق الانسان وحرياته ، والتي تنتج من سياسة الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى والفاشية .

ينبغي على كل الكرماء في العالم ، أن يدينوا الزمرة العسكرية الدموية في شيلي . ويجب على الأمم المتحدة أن تطالب بوقف انتهاك الحريات وحقوق الانسان في شيلي ، ووقف المعاملة الوحشية للوطنيين في شيلي ، وأن تطالب باطلاق سراح لويس كورفالان ، وكل الديمقراطيين الذين يقاسون في سجون الزمرة العسكرية هناك .

ان الكفاح من أجل السلام ، والقضاء على مصادر التوتر ، واقامة علاقات عادية بين الأمم ، والقضاء على الاستعمار ، وكافة مظاهر التمييز العنصرى ، هي أهم متطلبات لاحترام حقوق الانسان وحرياته . كذلك الأمر بالنسبة للكفاح ضد انتهاك حقوق الانسان في شيلي ، وفي جنوب افريقيا ، وفي الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل . هذه هي الوسائل الأساسية لتعميق التعاون بين الدول ، لتشجيع احترام حقوق الانسان . ويجب على شعوب العالم أن تبذل قصارى جهدها لكي تتيح لكل فرد في كل مكان ، أن يعيش دون عوز أو فقر أو بطالة ، حتى يتمتع الجميع بالحق في العمل ، والتربية والتعليم ، والتحرر من الاستغلال ، ومن التمييز العنصرى ، والقمع . وأن تتاح له ، كذلك ، فرصة الافادة من الثورات العلمية والتكنولوجية والتقدم .

ونحن ، في اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية نهتم بتشجيع رخاء البشر والتطوير الحر لكل أعضاء مجتمعنا ، ونتفهم جيداً ونقدر جهود تلك الدول التي تناضل دائماً لضمان حقوق الانسان ، والمشاركة في التعاون الدولي في هذا الميدان .

ومع ذلك ، فلا يسعنا الا أن ندين محاولات بعض الدوائر في البلدان الغربية ، لاستغلال الشعارات النبيلة لحماية حقوق الانسان ، للتستر على الانتهاكات المستمرة لهذه الحقوق في بلدانها ، وتوجيه السباب للاشتراكية ، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، وتخریب حركات التحرير الوطني للشعوب ، ومحاولة النيل من سياسة التعايش السلمي والوفاق . ان مثل هذه المحاولات ، للافادة من المشكلة ، هي أمر غير مقبول ولا يمكن السكوت عليه . ان التغيرات التي تحدث الآن ، في العلاقات الدولية ، والتي أصبحت ممكنة بفضل تخفيف حدة التوترات الدولية ، لها أثر على مجموع الروابط الاقتصادية ، وبذلك فانها يسرت البحث عن وسائل أكثر فاعلية ، لمعالجة المشكلات الملحة في الوقت الحاضر . ألا وهي الرفض غير المشروط والنهائي لوسائل السياسة الامبريالية في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ومن الآثار المباشرة لهذا التغيير، الاهتمام المتزايد من جانب الأمم المتحدة لمشكلات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، والتي تواجه صعوبات خطيرة بسبب استمرار سياسة الاستعمار الجديد ، وبسبب الأزمات الاقتصادية الرأسمالية . ان القرارات التي اتخذت في الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول

(السيد شيفل ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية )

تشكل بداية لمراجعة أساسية لكامل النظام الموروث عن الماضي ، والقائم على العلاقات الاقتصادية غير المنصفة مما ينتج عنه عدم المساواة والاستغلال من جانب الدول المتقدمة . ومما تجدر ملاحظته أن هذه الوثائق هي نوع من سحب الثقة في قدرة الرأسمالية على ضمان تطور الدول الجديدة . لقد عكست هذه الوثائق الانحدار المتزايد للبلدان النامية في الرأسمالية كنظام يعترض جهودها لوضع نهاية لمواقف التبعية والتخلف الاقتصادي الذي تعانيه .  
واليوم ، فإن مشكلة التقدم الاجتماعي الاقتصادي السريع ، وأكثر من أي وقت مضى ، في هذه البلدان ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة اختيار طريق التنمية .

وفي هذا المجال لا يسعنا الا أن نلاحظ المحاولات التي ازادت مؤخرا من جانب ممثلي بعض البلدان في المحافل الدولية ، وذلك ببذلهم كل ما يستطيعون للاعلان عن النمط الرأسمالي للتنمية ، ولكي يدللوا على ان الصعوبات التي تواجه العالم الثالث يمكن التغلب عليها عن طريق ما يسمونه باقتصاد الاسواق . ونحن نتحدث عن التكامل بين البلدان المتقدمة الرأسمالية ، وبين البلدان النامية والذي يطلق عليه باند حوار له معناه . وقد استمعنا الى حديث مماثل في هذه القاعة ، وفي خطب ممثلي البلدان الذين تنتقد بلادهم بشدة بسبب استمرار الاستغلال الاقتصادي للبلدان النامية . ان الفكرة من القاء خطب عصماء هو ان تحاول البلدان النامية حل مشكلاتها عن طريق ربط جهودها برأس المال الخاص والاحتكارات العالمية . والهدف الاسمي من مثل هذه الشركة واضح الا وهو ايفاء الدول النامية في اطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي كشركاء صاغرين . والهدف هو الاستقلال لاستخدام مواردهم لدعم مواقف الرأسمالية في الكفاح ضد الاشتراكية .

ويدهي تماما ان هذه الصيغة الايد يولوجية للاستعمار الجديد لا تتفق مع كفاح البلدان النامية نحو الاستقلال الحقيقي . واستخدام هذه الصيغ لن يؤدي الا الى احياء العلاقات الاستعمارية مما يعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وفيما يتعلق باعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وتخفيف التوترات الدولية ككل لا يتجزأ فنحن نؤيد مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة القومية باعتبارها اساسا لتطوير العلاقات الاقتصادية العالمية ، وتحقيق التعاون بين الدول ، بحيث يصبح كلاً لا يتجزأ .

وخلق مثل هذا العالم هو مطلب هام لتحقيق تقدم البشر بحيث يضمن لكل دولة ان تختار الطريق الذي تراه ، دون التدخل في مصيرها .

والدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة يجب ان تركز جهودها لخلق مثل هذا العالم .

السيد شافان (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : دعوني ابدأ حديثي بأن اتقدم

اليكم بتهنئة حكومتي الحارة بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . واننا لسعداء حقا بأن تشغل هذا المنصب الرفيع ، بلادكم هذا العام ، وأن يقع الاختيار عليكم

بصفة خاصة . ان هذا الاختيار لأبلغ شهادة على التقدير الدولي لسرى لانكا وورهما البارز في الامم المتحدة . كذلك فانه يعتبر علامة أخرى من علامات الاعتراف بخبرتكم الشخصية العريضة ومهارتكم في دبلوماسية المؤتمرات . واننا لنشعر بالثقة في نجاح هذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة لانها قد وضعت في أيد أمينة .

انني أود أن أسجل ايضا تقديرا العميق للعمل الذي قام به سلفكم المتميز رئيس وزراء لوكسمبورغ ، الذي تمكن تحت ظروف صعبة من المحافظة على مستوى عال من الزعامة والموضوعية . وانه لمن المألوف بالنسبة لنا ان نقول عبارات قليلة عن اميننا العام الدكتور كورت فالد هايم ، لقد حاول دائما ان يمثل الامم المتحدة بافضل طريقة ممكنة ، ولقد اكد ايمانه بهذه المنظمة في وقت كانت فيه الامم المتحدة في أشد الحاجة لهذا الايمان . ان اخلاصه لمبادئ واهداف الامم المتحدة قد تم التعبير عنها في العديد من المناسبات عندما كان من الممكن لرجل أقل قوة من ان يصف ويتراجع ، اننا نرجو له اعواما مديدة من الخدمة المتفانية للامم المتحدة . واننا لسعداء ايضا بأن نرحب بجمهورية سيشيل العضو الجديد في الامم المتحدة . ان حصولها على الاستقلال عن طريق الوسائل الدستورية السلمية يعتبر شاهدا على نضج شعبها ونضج زعمائها .

وانه لمن المحزن أن فيتنام وانغولا لم تنضما بعد للامم المتحدة رغم انهما مؤهلتان تماما للعضوية . ان شعبي هذين البلدين كان عليهما أن يخوضا كفاحا طويلا ومريرا للحصول على استقلالهما الوطني ، وبعد أن حصلوا على حقهما فان حكومتيهما تقدمتا بطلب للانضمام للعضوية الامم المتحدة . ويعتبر هذا تعبيرا ملحوظا عن ايمانهما بان افضل ضمان لاستقلالهما وتطورهما في المستقبل يكمن في الانضمام الى الامم المتحدة الا انه رغم ذلك فان ابوابنا لا تزال مغلقة امامهما لاسباب لا تعتبر مقنعة بما فيه الكفاية ، ونحن نشعر بالثقة بانه سوف يحدث تغير في الموقف ولذلك فنحن نؤكد تأييدنا لانضمام فيتنام وانغولا ، واننا نتوقع انهما سوف تجلسان فيما بيننا عن قريب .

ان هناك حدثا هاما وقع في المدة الاخيرة وهو انعقاد مؤتمر القمة للدول غير المنحازة الذي انعقد في كولومبو في آب/أغسطس ١٩٧٦ ولقد كان هذا المؤتمر هو اكبر مؤتمر من نوعه ينعقد .

وبرغم بعض الاختلافات بين الدول غير المنحازة فانها متحدة في كفاحها من أجل الحرية والمساواة والسلام . ان انضمام عدد كبير من الدول للأسرة غير المنحازة بمجرد حصولها على الاستقلال من الحكم الاستعماري ، يعتبر دليلا على القوة والأهمية المستمرة لحركة عدم الانحياز . ان رئيسة وزراء بلادي السيدة انديرا غاندي ، قالت في مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز الذي انعقد في كولومبو انه في عالم سريع التغير ، فان عدم الانحياز لا يزال يعتبر حصنا لساحة السلام التي تزداد اتساعا ومأوى ضد الضغوط الخارجية ، وعاملا مساعدا لتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على المساواة والعدالة . ان برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي الذي وافق عليه مؤتمر كولومبو ، يعتبر من المنجزات الهامة وهو يشكل اساسا لمزيد من العمل الجماعي في المستقبل .

لقد بلغ عمر الامم المتحدة الان الثلاثين عاما ، حدثت خلالها تغييرات كثيرة محزنة في العالم . لقد ظلت على قيد البقاء في ظل اعوام من الحرب الباردة . ودخلت في فترة الوفاق بين الدول الكبرى . ولقد نجحت في احتواء الكثير من المواقف التي تتطوى على الاشتباكات ، وخلال هذه العملية فقد حصلت على خبرة مفيدة في عمليات حفظ السلام ، وزاد عدد اعضائها بسرعة . لقد اصبحت الامم المتحدة علامة بارزة من علامات الاستقلال بالنسبة للدول التي حررت نفسها من نير الحكم الاستعماري .

وتمثل الامم المتحدة أمل السلام والمساواة والعدالة والفرص الكاملة التي تعطى للانسان في كل مكان . وعند ما تدرس القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة بالنسبة لمجموعة متنوعة من الموضوعات ، فانه يمكن للمرء أن يرى أن هناك ثورة هادئة حدثت خلال العشرين عاما الاخيرة . وهي ثورة في مجال الافكار الخاصة بنوعية السلام ، ونوعية الحياة بالنسبة لجميع الشعوب في المستقبل .

ان الامم المتحدة تمثل أملا للسلام والمساواة والعدالة والفرص المتكافئة الكاملة التي تعطى للانسان في كل مكان . وعندما ندرس القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة بالنسبة لمجموعة متنوعة من الموضوعات ، يمكن للمرء أن يرى ثورة هادئة قد وقعت خلال العشرين عاما الاخيرة ، وهي ثورة في مجال الافكار الخاصة بنوعية السلام ونوعية الحياة بالنسبة لجميع الشعوب في المستقبل فمن ناحية ، نجد أن الامم المتحدة تحاول أن تعالج المشكلات والنزاعات القائمة . وفي بعض الاحيان ، فإن هذه القضايا تعتبر قضايا يمكن حلها خارج نطاق الامم المتحدة عن طريق الدول المعنية . واننا نعتقد أننا اذا كنا نريد للامم المتحدة أن تظل على قيد الحياة ، وأن تنمو وتصبح منظمة تعاونية يمكن أن تعالج مشكلات المستقبل ، لا ينبغي علينا أن نشغل كاهلها بقضايا يمكن أن تحل خارج الامم المتحدة ، وبمقتضى المبادئ التي ينطوى عليها ميثاقها . فان المادة الثانية في فقرتها الثالثة من الميثاق تنص على أن جميع الدول الاعضاء عليها أن تسوى نزاعاتها فيما بينها بالوسائل السلمية بطريقة لا تعرض للخطر السلم والا من والعدالة الدولية .

ومن جهة أخرى ، فان هناك أنواعا أخرى من القضايا تهم عددا من البلدان ، ويبدو أنها في حاجة الى يد الامم المتحدة الشافية . ولكن الخبرة في معالجة مثل هذه القضايا تشير الى أنه في الحلول النهائية ، من الضروري بالنسبة للطرف المعنية بشكل مباشر أن تجلس معا ، وأن تتفاوض من أجل التوصل الى حلول عملية ومعقولة لفائدتها المتبادلة . ان هذا الامر يعتبر صحيحا بالنسبة لقضية قبرص، أو كوريا ، أو غيرها من القضايا . ونحن نود أن نوجه الاهتمام الى تلك الحقيقة الاساسية من حقائق الحياة ، لانها حقيقة كثيرة ما نغفلها أثناء المراحل المبكرة لمعظم القضايا . ان القضايا التي تشكل تهديدا مستمرا للسلم والا من الدوليين تستحق اهتماما كأمر يجب أن تحظى بالاولوية . ان الموقف في الشرق الاوسط كان مصدرا للقلق العميق . وان وقوع حرب أخرى في هذه المنطقة سوف يؤثر علينا جميعا بطريقة أو بأخرى ، ولا شك أنها سوف تعرض شعوب هذه المنطقة الى كوارث لم يسبق لها مثيل في خطورتها . وان استمرار الحرب الاهلية في لبنان لا مر محزن بالنسبة لنا بسبب الخسائر الفادحة في الارواح والممتلكات . كذلك ، فان هذه الحرب قد أضافت بعدا جديدا الى موقف هو معقد بالفعل .

لا شك أن السلام ينبغي أن يتحقق في النهاية بالنسبة لهذا الجزء المضطرب من العالم .

وان العناصر الضرورية للتوصل الى تسوية سلمية قد حددت بالفعل في قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي قرارات لاحقة ، فان الامم المتحدة قد اعترفت بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين ، وأكدت الاهمية الحيوية لممارسة تلك الحقوق من أجل الحفاظ على السلم في هذه المنطقة . وان جذور المشكلة ، بطبيعة الحال ، تكمن في استمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية المحتلة . ولا بد من ايجاد الوسائل اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الامن ، وخلق مناخ ملائم لتنفيذ هذه القرارات عن طريق الاستئناف المبكر لعمال مؤتمر جنيف .

ان عمليات تصفية الاستعمار قد حافظت على رفعتها في كل مكان باستثناء افريقيا الجنوبية . واننا كنا نأمل أنه بعد انسحاب الاستعمار البرتغالي ، فان حكم الاقلية البيضاء في المراكز الاخرى من افريقيا الجنوبية سوف يتراجع بسرعة أمام حكم الاغلبية . ولكن ، بيد وأن آمالنا كانت قائمة على أسس خاطئة ، وان حركات التحرر الوطني لم يترك لها أى اختيار سوى اللجوء الى الكفاح المسلح . وانه من المحزن ، بصفة خاصة ، أن شعوب افريقيا الجنوبية سوف يكون عليها أن تقدم الكثير من التضحيات قبل الحصول على حريتها . وانه في وسع الامم المتحدة أن تحول دون ذلك ، بأن تتخذ اجراءات الدعم اللازمة وفي زمبابوى ، نجد أن الوقت قد حان لقيام حكم الاغلبية ، وان موضوع الدستور والضمانات بالنسبة للاقلية وغيرها من الامور يجب أن تتبع اقامة حكم الاغلبية . وهناك جهود دبلوماسية تبذل عن طريق الدول الافريقية الواقعة على خط المواجهة وذلك لحل المشكلة بطريقة ديمقراطية وبطريقة سلمية عن طريق المفاوضات . ان نظام حكم سميث لا شك أنه لا يحظى بأى سند قانوني ، وكذلك ، لا سند له على أساس من ارادة الشعب . وينبغي عليه ان يتراجع أمام حكم الاغلبية دون أى تأخير اذا كنا نريد أن نتجنب المزيد من سفك الدماء . ان المملكة المتحدة ، التي لا تزال تعتبر مسؤولة قانونا ، يمكن أن تلعب دورا هاما في هذه المرحلة الحالية .

ومن الضروري أن نذكر أنفسنا بأن اقليم ناميبيا اقليم يحظى بمركز دولي . وان وجود جنوب افريقيا في هذا الاقليم يعتبر وجودا غير شرعي . ان التحدى السافر لسلطة الامم المتحدة قد ظل دون رد عليه بشكل فعال . وان كل أعضاء هذه المنظمة يوافقون على ضرورة اتخاذ خطوات ايجابية لكي يعاد للامم المتحدة بشكل عملي ما تحظى به بالفعل من الناحية المعنوية بالنسبة لاقليم ناميبيا ومصير شعبه . ولكن ، لم يتم حتى الان اتخاذ شيء محدد سوى اصدار بعض القرارات والتوصيات

ولا يوجد شيء يسئ الى الثقة في الامم المتحدة أكثر من فشلها من الناحية العملية في القيام بمسؤولياتها . وان هذا أمر ينبغي أن تواجهه الدول بشكل فعال حتى الدول التي تؤيد الموقف القانوني ولكنها غير مستعدة لدعمه . وهنا نجد مرة أخرى ، ان الدبلوماسية تعمل من أجل الجمع بين ممثلي شعب ناميبيا لكي يتناقشوا ويتفقوا على ما يؤدي الى تحقيق استقلالهم في فترة وجيزة . ان الامم المتحدة لا يمكن ان تفشل في ناميبيا لان أعضاء هذه المنظمة يتحملون المسؤولية القانونية الجماعية للمحافظة على استقلال هذا الاقليم .

ان سياسة الفصل العنصري الكريهة ، التي يتبعها نظام حكم الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا من أجل الابقاء على حكمها هي سياسة قد أدانتها تقريبا كافة أعضاء الامم المتحدة . وان هذه السياسة التي تعتبر عنصرية في أساسها ، انما تحمل في مضمونها بذور تدميرها . فهي تعتبر انتهاكا صارخا لمفهوم المساواة بين بني البشر بغض النظر عن اللون أو العنصر ونحن نرى بدايات النهاية لهذه السياسة ، ونأمل أن تكون هذه السياسة سلمية . ونحن نعبر عن تعاطفنا مع ضحايا الاضطهاد العنصري في سويتو وكيب تاون .

ونأمل أن الحكام البيض في جنوب افريقيا لكي يتجنبوا المزيد من الخسائر في الارواح والممتلكات أن يكفوا عن اتباع سياسة الفصل العنصري ، وأن يستبدلوا بسياسة تقدمية مثقفة تمكن كافة الاشخاص بغض النظر عن عنصرهم أو لونهم ، من أن يتعايشوا معا على أساس من المساواة الكاملة . وان منح حكومة جنوب افريقيا للاستقلال لما يسمى بالترانسكاى وخلق بانتوستانات جديدة مماثلة ، لا يعتبر حلا للمشكلة . فهو ليس سوى امتداد منطقي لسياسة الفصل العنصري ، وهو يستهدف خلق مناطق سوداء تدور في فلك الدولة القائمة في جنوب افريقيا دون منحها استقلالها الحقيقي . انها سوف تدعم التفرقة العنصرية ولا تقضي عليها ، ويجب ان ترفضها الامم المتحدة .

انتقل الان الى بعض المشاكل الهامة الاخرى ، وهل لي أن أذكر هنا أننا بينما نرحب بالوفاق في علاقات الشرق والغرب ، فاننا نركز دائما على تلك الآثار التي تدعم وتكرس الوفاق الذي يجب أن يلبي آمال ورغبات بقية دول العالم . وان هذا يمكن أن يتم على أحسن وجه عن طريق

اجراءات فعالة لنزع السلاح ، بتنفيذ اجراءات متفق عليها لضمان تنفيذ نظام اقتصادى جديد عادل ومنطقي ، وعن طريق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية . وانه من خلال تلك الخطوات فقط يمكن أن ينتشر الوفاق الى كل المناطق وينجز كل آثاره التعاونية المتبادلة لخير كل الدول . \*

---

\* تولى الرئيس رئاسة الجلسة .

ان الأزمة المخيفة التي تواجه الجنس البشري ، اليوم هي مشكلة تزايد القوة العسكرية الرهيبة التي يحظى بها عدد قليل من الدول ، وعدم قدرتها على وضع حد لهذا التصاعد في سباق التسلح ، ويبدو أن هذه الدول تزيد من خطواتها الخاصة بالتسلح لكي تظل في نفس الموقف الذي تتمتع به اليوم ، ان ثمن هذا الموقف هو أن وصلت ميزانيات التسلح في الولايات المتحدة الأمريكية الى ٣٠٠ بليون دولار سنويا في الوقت الحالي ، وبالرغم من ضياع الكثير من الموارد لتحقيق ما يسمى بتوازن القوى الاستراتيجية ، أو الردع المتبادل فان الحرب مازالت مستمرة ، وانه لمن المهم أن وزير خارجية الولايات المتحدة قد حذر من ذلك . وقال " ان واحدة من الأزمات الإقليمية الحالية يمكن أن تتطور الى نزاع أوسع نطاقا " .

ان العالم يظل غير شاعر بهذا الجانب ، ويبدو انه من غير المحتمل أن يكون هناك تقدم ذو معنى في مجال الاصلاح الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية ، طالما أن النفقات العسكرية العالمية تزداد بهذا المعدل ، وان وفدى كان من بين الدول التي اقترحت اتخاذ عدد من التدابير الخاصة بنزع السلاح منذ ١٩٥٠ ، ولكن للأسف لم يتحقق سوى تقدم طفيف . ان الحاجة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح قد أصبحت ملحة بشكل متزايد ، وقد يكون من المفيد للتمهيد لهذا المؤتمر عقد دورة خاصة للجمعية العامة تركز بشكل خالص لموضوعات نزع السلاح . واذ كنا قد أمكننا أن نعقد مؤتمرات عالمية حول الفضاء والطاقة الذرية ، والبيئة ، والمستوطنات البشرية ، والتجارة والتنمية وغيرها ، فان هناك حاجة أكثر الحاحا لتنظيم مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

ان الكثير من المتحدثين قد أشاروا الى مشكلة منع انتشار الأسلحة النووية ، وان الهند قد أيدت بشكل مستمر الجهود التي تبذل من أجل تحقيق نزع السلاح النووي ، واننا لمندهشون من أن المحاولات لازالت تبذل للخلط بين موضوع منع انتشار الأسلحة النووية ، وبين الحق المشروع لكافة الدول الأعضاء في أن تنفذ برامج تنطوي على الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، نحن نرفض الفكرة القائلة بأن الحصول على فوائد أو مزايا الطاقة النووية ينبغي أن تقتصر فقط على عدد قليل من الدول ، أو أن بعض الدول فقط يمكن أن نشق في أنها سوف تتصرف بطريقة مسؤولة ، عند قيامها بتنفيذ برامج في مجال الاستخدامات السلمية ، للطاقة النووية .

ان المبادرة التي قام بها الاتحاد السوفياتي عند اقتراح توقيع معاهدة خاصة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، تعتبر خطوة ايجابية تستحق اهتمام هذه الجمعية العامة ، وانها في

الواقع تعتبر محاولة لتطوير المبدأ الوارد بالفعل في الفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق ، والتي ورد فيها انه على جميع الدول الأعضاء أن تمتنع عن استخدام التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية .

وهناك مبادرة أخرى قام بها الاتحاد السوفياتي ، تعتبر ذات اهتمام مباشر بالنسبة لنا ، ألا وهي البيان الذي أدلى به السيد وزير خارجية الاتحاد السوفياتي منذ أيام والذي قال فيه ان بلاده ليست لديها النية في بناء أية قواعد عسكرية في منطقة المحيط الهندي ، وانها مستعدة جنباً الى جنب مع الدول الأخرى ، أن تسعى الى ايجاد الوسائل اللازمة لخفض النشاطات العسكرية للدول غير الساحلية في منطقة المحيط الهندي ، على أساس المعاملة بالمثل ، أو على أساس تبادل . اننا نرحب بهذا البيان ، ونأمل أن تقوم الدول الكبرى الأخرى برد مماثل حتى يمكن القضاء على القواعد العسكرية القائمة مثل قاعدة ديجو جارسيا ، حتى يمكن أن يصبح اعلان المحيط الهندي منطقة سلام ، أمراً حقيقياً وواقعياً .

ان الهند تولي أهمية كبيرة لعمل مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بقانون البحار ، وبينما نجحت في التوصل الى اتفاق عام في الرأي حول العديد من القضايا الهامة ، فان السعي من أجل تحقيق اتفاق عام ، مازال مستمرا بالنسبة للموضوعات المتبقية مثل نظام استغلال المنطقة الدولية لأعماق البحار ، وموارد تلك المنطقة التي تعتبر تراثاً مشتركاً للإنسانية ، ان الدول النامية التي عانت من عواقب السيطرة الاستعمارية والعمليات التعسفية التي ينطوي عليها نظام اقتصادي غير عادل لا يمكن أن تحرم من نصيبها المشروع في الموارد الكبيرة للبحار ، وذلك عن طريق دول متقدمة من الناحية التكنولوجية تقوم باستغلال هذه الموارد من جانب واحد .

انني أود أن أتناول باختصار مشكلة كانت تعاني منها كثير من الدول في المدة الأخيرة وكانت تؤثر على حياة الكثير من المسافرين ، انها مشكلة أخذ الرهائن الأبرياء من أجل أهداف أو أسباب سياسية ، انني أشعر أن هذا الأسلوب يستحق الادانة من جانب كافة الدول بأشدها لهجات ممكنة ولكن ما هو أكثر أهميته ، هو انه ينبغي علينا أن نفعل شيئاً أكثر من ذلك لوضع حد لهذا الأسلوب ، ان المبادرة التي قامت بها جمهورية المانيا الاتحادية عندما اقترحت توقيع اتفاقية دولية ضد أخذ الرهائن ، تعتبر مبادرة في حينها ، وان نصوص هذه الاتفاقية ينبغي أن تصاغ بأسلوب بحيث تضمن حصولها على أكبر تأييد ممكن .

وفي هذا الجزء من العالم فان الهند كانت تتبع سياسة تقوم على تحسين علاقاتها بجيرانها ،  
 واعادة العلاقات الى طبيعتها ، ونحن ننوي أن نستمر في تطوير علاقات طيبة مع كافة الدول .  
 ان وزير خارجية باكستان قد أشار منذ أيام الى ما يسمى بالنزاع الخاص بجومو وكشمير ،  
 التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الهند ، كذلك فانه أشار الى قرارات مجلس الأمن لعام ١٩٤٨ ،  
 ١٩٤٩ . ان هذه القرارات لم تنفذ في ذلك الحين لأن باكستان لم تحقق بعض الشروط الأولية  
 التي انطوت عليها هذه القرارات ، ونتيجة لذلك فان هذه القرارات أصبحت عتيقة ، وقد بينا ذلك  
 بشكل متكرر في مجلس الأمن ، وفي رأينا انه ليس من الواقعي الآن أن نعود الى هذه القرارات ،  
 ان اتفاقية سملا مع ذلك تشكل أساسا واقعيًا وعمليًا للتغلب على كافة العقبات التي تقف أمام العلاقات  
 التعاونية والودية بين الهند وباكستان . ان تنفيذ هذا الاتفاق قد أدى بالفعل الى اععادة  
 العلاقات الى طبيعتها الى حد كبير في العديد من المجالات ، واننا نعتقد ان هذه الاتفاقية  
 يمكن أن تؤدي الى الاستقرار والى السلام الدائم في شبه القارة .

ومع بنغلاديش ، نحن نود أن نطور علاقات وثيقة واخوية لمصلحتنا المتبادلة على أساس  
 من المساواة ، ومن سوء الحظ ان بنغلاديش قد اختارت أن تعرض على الجمعية العامة بعض المزاعم  
 غير الحقيقية التي تتعلق بالمشاركة المنصفة في مياه نهر الغانج ، وان وفدي قد عبر عن وجهة  
 نظره حول هذا الموضوع عندما ناقشت الجمعية العامة مسألة ادراج هذا البند في جدول أعمالها ،  
 وانني أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أكرر اقتناعنا بأن مناقشة هذا الموضوع في الأمم المتحدة سوف  
 تساعد فقط على تعقيد الموقف وسوف تقف في طريق المفاوضات الثنائية .

انني أود الآن أن أتحوّل الى الكفاح في الأمم المتحدة من أجل اعطاء نصيب عادل للدول النامية ، وهو كفاح قد دخل عقده الثاني بالفعل ، ولا توجد بارقة أمل في امكانية التوصل الى حل مبكر . ان توقعات الدول النامية قد تم توضيحها في الدورات السابقة للجمعية العامة ، وفي عدد من المؤتمرات الأخرى ، ولكن ما زال نبدو وكأننا نعدّد مؤتمراتنا الأخرى لا لسبب سوى تأكيد وتكرار قرارات سابقة . ان الدول النامية تجد نفسها في حالة من الاستقلال السياسي في بيئة اقتصادية لا يمكنها التحكم فيها وهي بيئة ورثتها تلك الدول عن طريق ظروف تاريخية ، وانها تواجه قوى تتحكم فيها الدول المتقدمة ، وهي تتحكم فيها لمصلحتها الى حد كبير ، ومثل هذا الموقف من المحتمل أن يؤدي الى استمرار الفقر في الدول النامية ، بينما تستمر الدول المتقدمة في تحقيق الرخاء على حساب الآخرين . ان هذا الموقف يعتبر غير أخلاقي ولا يمكن احتماله ، وان القرارات التي اتخذت والتدابير التي تم الاتفاق عليها في المؤتمرات السابقة ينبغي أن يتم تنفيذها بشكل سريع عن طريق مفاوضات بناءة .

ان مديونية الدول النامية قد تعدت . ١٥ بليون دولار أمريكي مع تزايد إعادة الدفع عاما بعد عام ، ولذلك فان الدول النامية تواجه الآن مشكلة ، فاما أن تدفع ديونها واما أن توقف تماما حركة التنمية الوطنية ، وهذه المشكلة يمكن أن تحل فقط لو أن المجتمع الدولي ككل توصل الى قواعد متفق عليها من أجل تقديم المعونات الواقعية والسريعة للدول المدينة ، وحتى مجرد خفض الميزانيات العسكرية في الدول المتقدمة بنسبة خمسة في المائة يمكن أن يسهل نقل الكثير من الموارد للثلاثين من البشرية ، ويمكن أن يفتح لهؤلاء البشر فرصا عديدة للتنمية .

ان بقاء الجنس البشري في كل روعته المتنوعة يعتمد على التوسع المخطط لمجالات التكافل المنصف ، وان رئيسة وزراء الهند قد لاحظت في مؤتمر قمة كولومبو الأخير أن مجتمع الأمم ينبغي عليه أن يحقق بشكل سلمي التسوية بين الانتاج الشامل والاستهلاك العالمي بحيث تعطي نصيبا عادلا لكل دولة ، وان وسائل العلاج المؤقتة لا تعتبر بديلا عن الاصلاح الحقيقي . ونحن في حاجة الى خطة شاملة يمكن أن ترتبط بمواجهة الاحتياجات البشرية ، وتشكل أساسا لمعالجة عدم التوازن والاختلال ، وان تحسين شروط التجارة والوصول الى الأسواق تعتبر وسائل يمكن أن تؤدي الى تحقيق قدر أكبر من الانصاف في توزيع الفوائد .

ولتحقيق هذه الغاية نحن في حاجة الى تطوير قاعدة عامة للسلوك ومجموعة من المبادئ التي تحكم التكافل وتوجهه لغرض المحافظة على التنمية الاقتصادية . ونحن أيضا في حاجة الى هذا النوع من التكافل بين الدول الذي يؤدي الى المحافظة على سيادتها ويتعدى الايديولوجيات السياسية ، ويتسق بين مواقف الدول من أجل تحقيق غايات مشتركة ، ويقوى الضعفاء ، ويمنع استقلالهم من جانب الأقوياء ، ويحظر السياسات التي تؤدي الى افقار الجار ، ويتصور تمكين الجميع من المشاركة العادلة في اتخاذ القرارات .

ان الاعتراف بتبادل المصالح ، والحاجة الى اعادة تنظيم النظام الاقتصادي الدولي على أساس أكثر انصافا ، يمكن أن يؤثر في مواقف الدول الغنية بشكل يجعل سكانها يستجيبون بشكل سريع وفعال للأهداف القومية المتواضعة للدول النامية ، ولكن من سوء الحظ ، فان استجابة الدول المتقدمة حتى الآن تشير الى تردد في الارادة السياسية لمواجهة الأبعاد الكاملة للتحديات ، والفرص التي ينطوي عليها الموقف الحالي ، كما يدل على ذلك التقدم البطيء الذي حققه مؤتمر باريس ، ربما كان الخوف من المستقبل المجهول ، أو التردد في خفض الاستهلاك يعتبر هو الأساس في عدم تحقيق الاستجابة الكافية .

ولا شك فان على هذه الدول أن تدرك أنه لا يمكن الابقاء على الوضع الحالي القائم على تبعية الدول النامية للدول المتقدمة . ان الموقف الحالي ينبغي أن يتطور ويصبح نظاما جديدا للتكافل المنصف والمزايا المتبادلة . ان وسائل العلاج القصيرة الأجل لا يمكنها أن تتغلب على المتطلبات الطويلة الأجل للموقف الحالي . وفيما يتعلق بالدول النامية ، ينبغي على هذه الدول أن تكون مستعدة لحماية مصالحها عن طريق مستوى أعلى من الاعتماد على الذات بشكل جماعي ، وكذلك عن طريق التعاون المتبادل .

ان قوة الدول النامية تكمن بطبيعة الحال بشكل كامل في وحدتها ، وفي احساسها بأهدافها ، وان هذه القوة لا تنبع من العدد فقط ، ولكن من الوعي بأنها تشكل أساسا للدول المحبة للسلام ، فهي لا تمثل الأغلبية في دول العالم فحسب ، بل تمثل أيضا الأغلبية في سكان العالم . ولذلك فان أماننا تلك الدول في ذلك تكتسب معنى جديدا بالنسبة لمستقبل البشرية لأنها

تمثل هذا القسم من البشرية الذى عانى الكثير ، وان موقفه الجماعي ينبغى أن يحدث تأثيرا كبيرا على مواقف الدول المتقدمة وشعوبها .

وبينما تدخل الأمم المتحدة في العقد الرابع من عمرها ، فانني أود أن أشير في الختام الى كلمات رئيس وزرائنا وزعيمنا السابق جواهر لال نهرو ، الذى قال في اليوم الأول لاستقلالنا :  
" ان السلام يقال عنه انه أمر لا يتجزأ ، كذلك فان الرخاء أمر لا يتجزأ ، وكذلك الكوارث في عالم لا يمكن أن ينقسم الى أجزاء منعزلة " .

السيد ماليل ( البانيا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : اسمحوا لي أولا ، ياسيدى الرئيس ، أن أعبر لكم باسم وفد البانيا ، عن تهانينا الحارة لانتخابكم لمنصب رئيس الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

خلال الفترة التي مضت منذ انعقاد الدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ظهرت في العالم أحداث عديدة تدل على تدهور وتزايد عمق التناقضات والمواجهة بين الشعوب المحبوبة للسلام من جانب ، والامبريالية والرجعية من جانب آخر . ان الشعوب والدول المحببة للسلام أصبحت مدركة أكثر انه عن طريق النضال المستمر فقط يمكنها أن تدافع عن حريتها واستقلالها وحقوقها السيادية وهي تعارض بعزم متزايد الامبريالية ، والسيطرة ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد . وفي مختلف مناطق العالم فان الشعوب التي تعاني من الاستقلال الامبريالي ، والاضطهاد الاستعماري ، والتمييز العنصري تناضل من أجل تحريرها الوطني والاجتماعي . ان تصميم الدول ذات السيادة على تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي وضمان تنميتها الحرة والمستقلة قد تزايد . وان الدول النامية قد أصبحت تسمع ، وبشجاعة أكبر ، صوتها حول المشاكل الهامة في عصرنا ، ونرى تزايد التضامن الدولي بالنسبة للدول التي تناضل من أجل حريتها ، وبين تلك الدول التي تعتبر ضحية للعدوان والمهددة دائما بالسيطرة السياسية للقوتين الأعظم وقوى الرجعية .

ومع ذلك ، وبالرغم من الانتصارات الهامة التي أحرزتها الدول والشعوب ذات السيادة ، والمهزائم القتالية التي تكبدتها القوى الامبريالية والقوى الرجعية الاخرى ، فان الموقف في العالم مايزال يهدد بالانفجار ، ويزداد تعقيدا . ويهدد بالعديد من المخاطر للشعوب ، والسلم والأمن الدوليين . ان عددا من المشاكل الدولية الهامة لم تجد حلا حتى الآن . وتوجد أزمات ويؤثر التوتر في مختلف المناطق ، ومنازعات جديدة ، تضاف الى المنازعات السابقة . ومايزال العديد من الشعوب والدول ضحية للسيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية الأجنبية ، والاستغلال الامبريالي والاستعماري ، والاستعمار الجديد ، والتمييز العنصري الشرس ، والتدخل المفاجئ في شؤونها الداخلية . ان الازمة الاقتصادية والمالية التي تعاني منها الدول الرأسمالية ، والدول التي تسيطر عليها البرجوازية الرجعية الجديدة ، تتزايد عمقا . وان عبء هذه الازمة يهجم ليس فقط على الجماهير العاملة في الدول التي تعاني بصورة مباشرة ، ولكن يهجم أيضا على العديد من الدول الاخرى وخاصة الدول النامية . ان عمق هذه الازمة يصاحبه التدهور المستمر في التناقضات السياسية والاقتصادية والعسكرية على المستوى الدولي ، وتنشأ مخاطر جديدة لشن حروب عدوانية ومواجهات على مستوى واسع .

ان المصدر الرئيسي لكافة المخاطر التي تهدد شعوب العالم ، وتسبب التوتر وعدم الأمن السائدين في العالم ، هو السياسة العدوانية ، وسياسة السيطرة التي ينتهجها الامبرياليون الأمريكيون ، والاشتراكيون الامبرياليون السوفييات . ان تطور الاحداث والموقف المعقد في أوروبا ، وفي الشرق الأوسط ، ومأساة لبنان ، والجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني ، والموقف المتوتر في قبرص ، وتزايد التوتر في منطقة البحر المتوسط ، والمنازعات والخلافات في أفريقيا وفي مناطق أخرى من العالم ، كل هذه تدل على أن كلا من القوتين الامبرياليتين الأعظم تزيد بصورة مستمرة من منافساتهما ، ومساوماتهما ومؤامراتهما للسيطرة على العالم ، والحفاظ على مناطق النفوذ ، وأن تضع تحت سيطرتهم وتحت وصايتهم الدول ذات السيادة .

ان الاتحاد السوفيياتي والولايات المتحدة الامريكية يحاولان تمويه سياسة الحرب والعدوان التي تنتهجها ، وطرق العنف والمساومة ، بشن أنباء الديماغوجية حول الانفراج ، حول نواياهما الحسنة ، حول جهودهما من أجل المساهمة في تسوية المشاكل الدولية واقامة السلم

والأمن الدوليين . ان القوتين الاعظم تتحدتان كثيرا عن نزع السلاح ، وتخفيض القوات العسكرية وتتحدتان كذلك حول مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، ومباحثات فيينا ، وكافة انواع الاقتراحات بعقد مؤتمرات واجتماعات دولية مخصصة لهذه المشاكل . وفي نفس الوقت ، فانهما تواصلان وباصرار ، سباق التسلح المتزايد . وتزيدان من ترسانتهما البحرية . وتطوران كافة اشكال الاسلحة ، وتزيدان من ميزانياتهما العسكرية وتغطيان العالم بأساطيلهما البحرية والجوية والقواعد العسكرية لقواتهما في كل مكان .

ان الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحتا من أكبر تجار الاسلحة اللذين عرفهما التاريخ . وهما تبيعان كميات هائلة من الاسلحة لكي تمتصا بهـذـه الطريقة دماء الشعوب ، وتحث الدول الاخرى على شن الحروب ، ومن جهة أخرى فانهما تنتجان وبصورة مستمرة الاسلحة الجديدة والحديثة والمتطورة ، للمحافظة على سيطرتهم في مجال التسلح وتطبيق سياستهم العدوانية وسياسة السيطرة . وليست هناك قارة واحدة ، أو منطقة في العالم لا تثبت فيها القوتان الاعظم وجودهما . وليس هناك نزاع أو توتر لا تشترك فيهما هاتان القوتان ، وليست هناك مشكلة دولية هامة لا تحاولان فيها أن تلعبا دور الحكم ، وأن تفرضا ارادتهما . ان الجمل المتمقة العديدة قد قيلت حول نتائج المؤتمر الذي دعا بشأن ما يسمى بالأمن الأوروبي ، بالرغم من تردد وتشكك العديد من الدول المشتركة في هذا المؤتمر . وقد اعتبرت هذه النتائج بداية لعصر جديد من السلام في أوروبا . وقد أثبتت الحياة أن أول تاريخ لانعقاد هذا المؤتمر قد انتهى بدون تمجيد . وكما كنا نتوقع فان ماتم التأكيد عليه في هذا المؤتمر قد بقي حبرا على ورق ، ولم يتم تطبيق شيء فعلا . ولن يطبق شيء لأن كل هذا قد تم وضعه خارج الحقيقة الأوروبية .

وفي أوروبا ، بعد هلسنكي ، فان الاخطار التي تهدد الاستقلال الوطني وأمن الشعوب الأوروبية لم تقل ، ولكنها تزايدت . ان عدم وجود أمن قد تزايد . ان القواعد العسكرية للقوتين الاعظم ، والكتل العسكرية العدوانية لحلف الاطلنطي ، وحلف وارسو ، بقيت كما هي . وكل من القوتين الاعظم تحت غطاء احتياجات أمنها ، والدفاع عن نفسها ضد الدولة الاخرى ، والحفاظ على التوازن ، قد زادت من جهودها لضمان وجود قواعد أخرى ، وتعزيز الكتلة المعادية التي تنتمي اليها ، وبذلك ضمت اليها دولا أخرى .

ان المناورات العسكرية لحلف الاطلنطي وحلف وارسو قد اصبحت متكررة الحدوث واكثر تهديدا . ان المناورات العسكرية للقوى الامبريالية كانت دائما بداية لشن أى عدوان . انه مجرد خيال ووهم بل طمس بالنتائج الخطيرة أن يعتقد أنه يكفي تطبيق قرارات هلسنكي حول الاعلان المسبق عن هذه المناورات ، وارسال مراقبين من جانب أى طرف من الأطراف كي يتم تخفيض الخطر الكامن واستبعاد أية امكانية لوقوع حرب أو عدوان .

وليس هناك جدوى من أن تستمر في التحدث عن هذا الواقع الذى لا شك فيه ، وهو أن الأنباء التي تذيئها تلك القوات الأعظم حول مؤتمر الأمن الأوروبي ، ليست سوى محاولة لاجضاع الشعوب الأوروبية ، والتخفيف من يقظتها ، وخلق امكانيات أكبر لفرض ارادتهما على أوروبا . وحتى قبل أن يجف الحبر الذى وقع به على وثائق هلسنكي ، فان القوتين الأعظم قد أعلنتا مرة أخرى عن نظريتهما العدوانية بالنسبة لتقسيم أوروبا الى مناطق نفوذ .

ان موقف جمهورية البانيا الشعبية بشأن مسألة الأمن الأوروبي معروف تماما . ويود وفد البانيا أن يؤكد مرة أخرى أن السلم والأمن الحقيقيين في أوروبا ، لا يمكن أن يتحققا دون أن تتخذ اجراءات فعالة من أجل تصفية المخاطر التي تنشئها ، السياسة العدوانية للقوتين الأعظم بالنسبة للشعوب الأوروبية ، ولتغيير الموقف القائم في هذه القارة . وفي المقام الأول ، فان هذا يقتضي تصفية الكتل العدوانية لحلف الاطلنطي وحلف وارسو . كما يتطلب سحب القوات الامريكية والسوفياتية من أراضي الدول الأوروبية ، وتصفية كافة القواعد العسكرية للقوتين الأعظم ، وتحريم مناوراتهما العسكرية بالقرب من حدود الدول الأوروبية ذات السيادة ، ومفادرة الاساطيل الحربية العسكرية البحر المتوسط . أى وهم حول قيمة القرارات التي تمت الموافقة عليها في هلسنكي ، انها أبعد ما تكون عن أن تخدم السلم والأمن الأوروبيين ، بل ستستفيد منها القوات الاعظم على حساب المصالح الحيوية للشعوب الأوروبية . ان القوتين الاعظم ، والقوى الرجعية الاخرى تحاول أيضا أن تستغل مايقال حول الانفراج ، وحول وثائق وروح الأمن الأوروبي كوسيلة لكي ينسى الناس سلسلة من المسائل التي تنتظر الحل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتكر على الشعوب الأوروبية حقها في المطالبة بتسوية هذه المسائل .

ان جمهورية المانيا الاتحادية شأنها في ذلك شأن بعض الدول ، تحاول من جانبها ، أن تفيده من هذا الموقف ، وهي تحاول ان تفيده من المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وتحاول ان تفرض نفسها كقوة هامة في أوروبا . ان التأييد والتشجيع المستمران من قبل الولايات المتحدة ، والتنازلات التي يكررها الاتحاد السوفياتي ، قد ساعدت على تشجيع الاتجاهات الانتقامية في جمهورية المانيا الاتحادية . ان حكومات هذه البلاد ، قد كثفت من عام الى عام ، جهودها لكي تدخل في التاريخ جمهورية المانيا الاتحادية ، دون أن تتولى المسؤوليات والالتزامات ، التي تقع على عاتقها ، كدولة هزمت في نهاية الحرب العالمية الثانية ، بعد أن تم القضاء على النازية الهتلرية من قبل شعوب التحالف المناهض للفاشية .

ان حكومة البانيا قد حدثت - مرارا وفي العديد من الوثائق - موقفها بوضوح حول هذه المسائل ، وعرضتها على هذه الجمعية منذ ثلاثة أعوام ، عند انضمام الدولتين الالمانيتين كعضوين في الامم المتحدة . ان وفد البانيا ، يرى من الضروري ، أن يؤكد مرة أخرى ، أن التزامات كبيرة وديونا ضخمة تقع على جمهورية المانيا الاتحادية ، تجاه الشعب الالباني بالنسبة للجرائم البربرية التي ارتكبت ، والاضرار الضخمة التي قام بها النازيون الالمان ، الذين احتلوا البانيا خلال الحرب العالمية الثانية .

وقد عرضت حكومة جمهورية البانيا الشعبية مرة أخرى في الآونة الأخيرة ، على جمهورية المانيا الاتحادية ، طلبها بأن تدفع تعويضات الحرب ، وقد حاولت جمهورية المانيا الاتحادية - بدلا من أن تتخذ أقل اجراء ممكن ، لارضاء حقوق جمهورية البانيا الشعبية بشأن هذه المسألة - حاولت على العكس أن تقدم الحجج ، التي لا أساس لها ، لانكار هذه الحقوق . وهذا موقف معاد تجاه شعبنا ، ولا يمكن الا أن يذكرها بالجرائم التي ارتكبتها النازيون الالمان في البانيا ، خلال الحرب العالمية الثانية . ان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ، ان تستمر في هذا الطريق ، فانها تتحمل مسؤولية أكبر . ان جمهورية البانيا الشعبية ، لن تتخلي أبدا عن مطالبتها المشروعة والثابتة ، التي لاشك فيها . ولا يمكن لجمهورية المانيا الاتحادية بأية حجة كانت ، أن تتهرب من مسؤولياتها ، ومن الالتزامات الواقعة على عاتقها . ان وفد البانيا ، يعلن أن الطريق الوحيد

العادل والمقبول ، لتسوية هذه المشكلة ، هو أن تعيد جمهورية المانيا الاتحادية ، النظر في موقفها ، وأن تبدأ في دفع التعويضات التي تطالب بها البانيا في أقرب وقت ممكن .  
ان التزايد المستمر للمناقسة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من أجل التوسع والسيطرة في منطقة البحر المتوسط ، يجعل المنطقة أكثر توترا . وقد عززت القوتان الاعظم ، هذا العام ، الى حد لم يسبق له مثيل ، أساطيلهما الحربية مع حاملات طائرات جديدة وسفن انزال جديدة كبيرة . وان الحركات الاستفزازية والتهديدية لهذه الاساطيل في كل نقطة من البحر المتوسط ، تدل على سياسة القوة والمساومة ، التي تنتهجها القوتان الاعظم ، لكي تخيفا وتخضعا شعوب دول البحر المتوسط . ان العسكريين من ذوى السرتب العالية من القوتين الاعظم ، يقومون بزيارات متتالية في بعض دول البحر المتوسط . وتدخل وتخرج بصورة مستمرة ، السفن الحربية العسكرية الامريكية والسوفياتية ، في موانئ بعض دول البحر المتوسط ، تحت ستار زيارات ودية ، وتحاول أن تبقى فيها أطول مدة ممكنة بفرض التموين ، وان يكون لها قواعد دائمة في هذه الموانئ . واليوم ، ليس هناك مكان واحد لأي وهم ، بالنسبة لأسباب وأغراض وجود اساطيل القوتين الاعظم ، في مياه وموانئ البحر المتوسط .

ان الاجراء العادل ، الذي اتخذته الحكومة المصرية هذا العام ، والذي بموجبه طردت من موانئ مصر ، السفن الحربية للاشتراكيين الالمانيين السوفيات ، يؤكد مرة أخرى ، أن الاساطيل الحربية للقوتين الاعظم - حتى عندما تأتي الى بلد بحجة مساعدته ولاغراض ودية - تتحول الى خطر مستمر بالنسبة لحرية واستقلال البلد الذي توجد فيه والدول المجاورة الاخرى . ان البحر المتوسط ، ملك للدول التي تقع عليه ، وتتطلع شعوب تلك الدول ، الى أن تعمل بحيث تصبح هذه المنطقة ، منطقة سلام وأمن وهدوء . ان حكومة البانيا ، قد أعلنت وجهة نظرها التي ترى من الضروري ، لتحقيق هذا الهدف ، ان على كل دولة من دول البحر المتوسط ، أن تعارض بعزم ، السياسة العدوانية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ولا بد للدول التي أقامت فيها هاتان القوتان الاعظم قواعدهما العسكرية ، ان تصفي هذه القواعد ، وألا تقدم لها أية تسهيلات في الموانئ بالنسبة للاسطولين الامريكي والسوفياتي . وقد أعلن الزميل انفر هوكسا ، زعيم الشعب الالباني مايلي :

” ليست هناك حجة مقبولة بالنسبة للسماح لاساطيل القوتين الاعظم ، لان تكون لها قواعد دائمة ، ولا لأن ترسو وتقوم باصلاحات أو تحصل على تموين . وهذا أمر خطير للغاية ، ليس فقط بالنسبة للبلاد ، التي تقدم مثل هذه التنازلات ، ولكن ايضا بالنسبة لجيرانها ، ولا يمكننا أن نوافق مع أى شخص حول هذه الممارسات .”

ان زيارات السفن الحربية الامريكية والسوفياتية لموانئ البحر المتوسط ليست ودية على الإطلاق ، فهي مجرد تعبير عن السياسات الحربية . والا فما هو هذا النوع من الصداقة والود ، عندما يأتي لديكم هذا مسلحا من يدعى أنه صديق ، ويكون مسلحا الى أقصى حد ، بأسلحة على استعداد لاطلاق النار ؟ . ان الموقف أيضا متوتر في شبه جزيرة البلقان ، وهذا بسبب سياسة السيطرة التي تطبقها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في هذه المنطقة . انهما يحاولان التدخل في الشؤون الداخلية لدول البلقان ، وأن تثيرا المنازعات ، وأن تدفعا شعوب هذه المنطقة الى محاربة بعضها البعض . ان مثل هذا الموقف ، لا يمكن الا ان يثير القلق المشروع ، لدى شعوب البلقان .

ان المصالح العليا ، والتطلعات العظيمة لهذه الشعوب ، التي تود أن تعيش حرة وذات سيادة ، في سلام وفي علاقات ودية فيما بينها ، تقتضي أن تعارض ويعزم ، أى تدخل في الشؤون الداخلية ، من قبل القوتين الاعظم ، اللتين لا يجوز ان يسمح لأى منهما بحال من الاحوال ، ان تثير التوتر في مياه البلقان ، أو أن تستخدم أية دولة من دول البلقان كأداة لتنفيذ خططها ونواياها العدوانية . ان جمهورية البانيا الشعبية ، التي تتابع بأمانة وروح الاستمرار ، سياسة حسن الجوار مع الدول القريبة منها ، لم تأل جهدا للمساهمة في السلم والاستقرار الحقيقيين في البلقان . لقد أثبتت عن طريق الاعمال المحددة ، أنها لم تسمح ، ولن تسمح أبدا ، بأن تتعرض شعوب الدول المجاورة ، ولا شعوب البلقان الاخرى ، لاي ضرر عن طريق أراضيها .

ان حكومة جمهورية البانيا الشعبية ، تشمر بالتقدير ، لأية رغبة صادقة تهدف الى

بث التفاهم والتعاون بين دول البلقان . وقد عبرنا عن رأينا بوضوح - على أساس الموقف الحالي في البلقان - حول الطريق الذي يجب أن نتبعه للتوصل الى هذا التفاهم وهذا التعاون . ونحن نؤكد ، على وجهة النظر التي ترى أنه يمكن حاليا - عن طريق تطور العلاقات بين دول البلقان ، وبالطرق الثنائية ، وبروح سياسة حسن الجوار فقط - أن نستجيب بأفضل صورة ممكنة لتطلعات شعوب شبه الجزيرة .

ان التسوية العادلة لمشكلة قبرص لها أهمية خاصة بالنسبة للسلم والاستقرار في منطقة  
البلقان وفي المناطق المحيطة بها . وان حكومة البانيا قد أكدت دائما وجود دولة مستقلة وحررة في  
قبرص ، واحترام سيادته وسلامة أراضيها . ومن أجل تسوية مشكلة قبرص - عن طريق الجاليتين في  
الجزيرة - بصورة متناصفة وبالتفاهم فيما بينهما .

اننا نستنكر أى تدخل من قبل القوى الامبريالية في الشؤون الداخلية لقبرص ، ونستنكر  
خطا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لاستغلال مسألة قبرص لصالح سياستهما في السيطرة .  
ان الأحداث التي وقعت خلال هذا العام في الشرق الأوسط ، كان من نتيجتها أن زادت حدة  
تعقيد الأمور مما أدى الى تدهور الموقف المنذر بالانفجار والخطير ، الذى نشأ في هذه المنطقة  
بسبب استمرار العدوان الامبريالي الصهيوني ضد الدول العربية وشعوبها . ان هذه الأحداث  
قد أكدت مرة أخرى أن القوتين الأعظم والصهاينة الاسرائيليين لم يتخلوا أبدا - ولن يتخلوا - عن  
خطتهم المعادية تجاه الدول العربية . وفي الوقت الحاضر ، نرى بصورة أوضح ، ان الدبلوماسية  
الأمريكية الخاصة بتسوية مشكلة الشرق الأوسط خطوة خطوة ، والأنباء الديماغوغية للاشتراكيين  
الامبرياليين السوفيات حول عقد مؤتمر جنيف ، والابتسامات والوعود التي تتسم بالرياء بالنسبة لما تعبر  
عنه من صداقة ومساعدة من قبل القوتين الأعظم الى الدول العربية ، ليست الا مجرد وهم لتفطسي  
منافساتهما في الشرق الأوسط وجهودهما لكي تقضي على مواقفهما المختلفة ولكي تحيك المؤامرات  
ضد الشعوب العربية .

ان أوضح مثال على النتائج الضارة لهذه الأعمال تقدم لنا اليوم عن طريق الأحداث المؤلمة  
التي تقع في لبنان . ان هذه الحرب التي يقتل فيها الأخ أخاه منذ شهور عديدة في لبنان ،  
والتي تؤدي الى العديد من الضحايا والأرواح الانسانية ، والأضرار المالية التي لا يمكن وصفها ،  
ليست الا نتيجة للظروف السياسية والاجتماعية في هذا البلد ، والتي هي من خلق القوتين الأعظم  
الامبرياليين واسرائيل . لقد أثارت هذا النزاع المسلح في لبنان لكي تقضي على حركة التحرر للشعب  
الفلسطيني ، ولتصفي المسألة الفلسطينية ، ولتفرق بين الدول العربية ، وأن تشن الحرب في هذه  
المنطقة لمنع توحيد قواها على جبهة الحرب الرئيسية لتحرير الأراضي المحتلة من قبل الصهاينة  
الاسرائيليين ولطرد القوتين الأعظم من الشرق الأوسط .

ان الصهاينة الاسرائيليين يعربون عن سرورهم ان يرون معسكرات الفلسطينيين ومدن وقرى لبنان وقد تحولت الى مناطق حرب بالنسبة للمناضلين العرب . وبالصلافة التي يتميزون بها فانهم يهددون أيضا الشعوب العربية باعتداءات جديدة ، بل وبالقيام بأعمال عدوانية وارهابية حتى في قلب افريقيا على بعد آلاف الكيلومترات . وليست هذه هي المرة الأولى التي يصبح فيها الشعب الفلسطيني محل اعتداءات ومناورات كرهية من قبل اعدائه الامبرياليين والصهاينة والرجعية العربية ، الذين يودون انكار حقوقه وتركه الى ما لانهاية دون أرض ولا وطن .

ولكن الشعب الفلسطيني يواجه هذه الصعوبات التي نشأت في طريقه ولن يسمح لها بأن تحوله عن طريق النضال من أجل حقوقه ، ولن يقبل أن يقع في المآزق التي توضع أمامه . ان القضية العادلة للشعب الفلسطيني تؤيدها كافة الشعوب المحبة للحرية في العالم ، والتي تستنكر كل الذين يريدون أن يفرضوا عليه السلاح . وفي الوقت الذي يزيد فيه التوتر في لبنان ، فان القوتين الأعظم تزيدان من جهودهما لكي تثيرا منازعات وتناقضات أخرى بين الدول العربية ، ولكي توجد صعوبات وتناقضات داخلية في كل بلد بصورة متتالية ، وتطبقا سياسة الانقسام لكي تسودا .

وفي مواجهة كافة هذه المخاطر ، فانه يجب على الشعوب العربية أن تدرك بوضوح ضرورة تعزيز وحدتها ، وأن تناضل بعزم لاستعادة حقوقها الوطنية . وان شعب البانيا يؤيد — بشدة كما فعل دائما — النضال العادل للشعوب العربية الشقيقة ، ويستنكر مواصلة العدوان الامبريالي الصهيوني ضد هذه الشعوب ، وكذلك كافة الأنشطة المعادية والمؤامرات التي تحاك ضد الشعب الفلسطيني .

ان عام ١٩٧٦ يسجل أيضا تزايد التنافس بين القوتين الأعظم في افريقيا . ان تدخلهما في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة في افريقيا ، والمؤامرات من أجل بث الانقسامات وتقويض الوحدة الافريقية ، كان من نتيجتها وجود عدد متزايد من بؤر التوتر والنزاع . وهي تحاول أن تغلبي هذه التصرفات بدعاية ديماجوجية ووعد طنانة . ان كبار موظفي الادارة الأمريكية الذين يزورون افريقيا والذين يستعدون ليطبّقوا في هذه المنطقة سياستهم الدبلوماسية المؤسفة التي تسمى بالتسويات خطوة خطوة ، تؤكد أن الولايات المتحدة تفرض الضغوط على الأنظمة العنصرية في سالزوري وبريتوريا ، وهذا غير صحيح . لكن من المعروف جيدا انهم المدافعون عن الأنظمة العنصرية ،

وانهم أعداء النضال التحرري الذي تخوضه شعوب ناميبيا وآزانيا وزمبابوي ضد التمييز العنصري والتفرقة العنصرية والاستعمار والاستعمار الجديد .

ان الاشتراكيين الامبرياليين السوفيات من جانبهم يحاولون أن يبدوا في صورة الحليف الطبيعي لحركات التحرر والدول الافريقية المستقلة ، ويقدمون وعودا بالمساعدة ويقدمون المستشارين والمتخصصين لكي يتغلغلوا سياسيا واقتصاديا ، بل وعسكريا ، في أكبر عدد ممكن من الدول الافريقية .

ان الشعوب الافريقية - بتجربتها الطويلة ، ونضالها المستمر من أجل الحرية والاستقلال ضد الامبريالية والاستعمار - تعرف الى أين تؤدي وعود القوى الامبريالية ، وقد أتاحت لها فرص عديدة لكي تفهم نوايا المستعمرين الجدد والقوى الأعظم في القارة الافريقية . ان شعب البانيا يحيي ويؤيد نضال التحرر الذي تخوضه شعوب زمبابوي وآزانيا وناميبيا . وهم واثقون من أن الشعوب في الدول ذات السيادة في افريقيا ، سوف تناضل بعزم ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية ، وسوف تدافع عن مصالحها القومية ، وانها سوف تتمكن من حل المشاكل التي تهم قارتها .

ان كوريا كانت ، وما تزال ، بؤرة توتر وتهديد بالنسبة للسلم والاستقرار في الشرق الأقصى ، بسبب السياسات العدوانية التي ينتهجها الامبرياليون الأمريكيون منذ فترة طويلة ضد شعب كوريا ، والابقاء على القوات الأمريكية لاحتلال كوريا الجنوبية ، وكذلك الاستفزازات والأعمال العدوانية المتكررة التي تقوم بها الولايات المتحدة وانصهارها في سيول ضد الجمهورية الشعبية الديمقراطية لكوريا . ان الولايات المتحدة - على عكس ارادة كوريا والتطلعات المشروعة لشعبها - تواصل مقاومة اية تسوية عادلة لمشكلة كوريا ، وتطبق كل مؤامراتها لمنع توحيد الأمة الكورية في دولة واحدة . ان شعب البانيا وحكومتها يستنكران السياسات العدوانية للامبريالية الأمريكية ضد شعب كوريا واستفزازاتها ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . وهما يؤيدان المطالب العادلة لشعب كوريا بالنسبة لانسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية وتصفية ما يسمى بقيادة الأمم المتحدة في كوريا ، وحق شعب كوريا في التوحيد المستقل لبلادها دون تدخل أجنبي .

ان شعب البانيا يحيي الانتصارات التي احرزتها الشعوب والدول النامية في نضالها ، من أجل وضع نهاية للسلب والاستغلال ، من قبل القوتين الاعظم والدول الامبريالية الاخرى . نحن نؤيد المطالب العادلة لهذه البلاد لكي يتغير نظام الاستغلال القائم في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية ، وكذلك جهودها لتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي والاجراءات التي تتخذها لفرض سيطرتها وسيادتها القومية على ثرواتها ومواردها الطبيعية لصالح تنميتها الحرة والمستقلة . وطبيعي فان القوى الامبريالية لا تقبل ببساطة مطالب الدول النامية ، وقد اثبت الزمن ، انها تعمل باصرار لتقويض نضال وجهود هذه البلاد ، عن طريق وسائل الضغط والمساومة بتقديم عروض مساعادة واعتمادات كي تحاول أن تحافظ على مواقفها المعروفة بالاستغلال في العالم . لكن الشعوب عازمة على الاستمرار في نضالها العادل ضد الاضطهاد والاستغلال والامبريالية ، وسوف تعزز ، بصورة متزايدة تعاونها ووحدتها وتضامنها . ان النضال العادل للشعوب والدول ذات السيادة الديمقراطية ، والتقدمية من أجل الدفاع عن الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية تؤيده ويصدق جمهورية الصين الشعبية ، تلك القوة الاشتراكية التي تناضل ضد السياسات العدوانية للسيطرة التي تنتهجها القوتان الامبرياليتان الاعظم .

ان عام ١٩٧٦ هو عام مليء بالاحداث ذات الاهمية السياسية الاشتراكية والاقتصادي لشعب البانيا . وان المؤتمر السابع للحزب العامل الالباني ، الذي سوف يعقد في تشرين الثاني / نوفمبر المقبل والذي يتفق مع الاحتفال بحدث كبير ، وهو العيد السنوي الخامس والثلاثين لتأسيس حزب العمل في البانيا . سوف يقدم كشفا بالانتصارات التي تمت في مجالات البناء الاشتراكي في البانيا ، ويفتح احتمالات كبيرة أمام شعب البانيا . ان فترة الخطة الخمسية الخامسة للاعوام ٧١ - ٧٥ قد سجلت تقدما كبيرا على طريق البناء الاشتراكي الكامل في البانيا . ان الانتصارات الكثيرة التي تم التوصل اليها كانت تعريزا للاساس المادي والفني للاشتراكية . ان اقتصاديات بلادنا قد قامت على أسس سليمة ومتينة لم تعرف الجمود ولا الازمات . وخلال الخمسة أعوام التي مضت على تطبيق الخطة الخمسية فان الناتج الاشتراكي ، والدخل القومي ، والانتاج الصناعي والزراعي ، والاستثمارات ، قد زادت بمعدل مرتين أو ثلاث مرات بالنسبة لمعدل نمو السكان ، وان الانتاج الصناعي عام ١٩٧٥ قد زاد بنسبة ٥٢ في المائة عن عام ١٩٧٠ ، كما زاد الانتاج

الزراعي بنسبة ٣٣ في المائة ، كما زاد حجم الاستثمارات من أجل تنمية الاقتصاد والثقافة بنسبة ٥٣ في المائة . وفي نفس الفترة ، فان الدخل القومي قد زاد بنسبة ٣٨ في المائة ، كما زاد الدخل الحقيقي للفرد في المدن بنسبة ٨ في المائة ، وفي القرى بنسبة ٢٠.٣ في المائة . وان الخطوة الخمسية السادسة للاعوام ١٩٧٦ - ١٩٨٠ سوف تسجل درجة أعلى في التقدم الاقتصادي والثقافي للبلاد . وخلال هذه الفترة ، فمن المتوقع أن يزيد الانتاج الصناعي بنسبة ٤١ في المائة .

ان المناقشات الجماهيرية الشعبية بشأن مشروع الدستور الجديد قد خلقت في البانيا مناخا للتعبئة يتسم بالحماس . وهذه الوثيقة ذات الهمية الخاصة سوف تكرر الانتصارات الكبيرة التي تم تحقيقها ، بالنسبة للتغيرات السياسية والاقتصادية الاشتراكية التي تحققت في البانيا حتى اليوم تحت ادارة حزب العمل الالباني ، وتحت قيادة الرفيق انفر هوكسا وسوف يضع الاساس الجدي للتقدم المستمر على طريق الاشتراكية . ان مشروع الدستور الجديد يعكس مبادئ السياسة الخارجية في البانيا ، وهي سياسة دولة اشتراكية حرة ومستقلة تخدم مصالح الشعب والبناء الاشتراكي في البانيا ومصالح الشعوب والسلم والامن الدوليين . ان مشروع الدستور يحدد بوضوح أن جمهورية البانيا الاشتراكية تنتهج سياسة التعاون مع الدول الاشتراكية على اساس الماركسية - اللينينية ، والدولية البروليتارية ، وهي تعمل من أجل السلم ، وعلاقات حسن الجوار ، والعلاقات مع كافة الدول ، على أساس من المساواة واحترام السيادة القومية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، والفائدة المتبادلة . ونحن نعارض بشدة اى شكل من أشكال العدوان الامبريالي والاستغلال الاستعماري والسيطرة وأى اضطهاد أو تمييز عنصري . وعلى أساس مبدأ ممارسة السيادة القومية الكاملة فان مشروع الدستور يحرم اقامة قوى أو قواعد عسكرية أجنبية على اراضي البانيا . وختاما ، فان وفد البانيا يعلن ، مرة أخرى ، انه في هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة لن يألو جهدا لتقديم مساهمته المتواضعة لدراسة المسائل المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة .

السيد فيشر ( الجمهورية الديمقراطية الالمانية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد

الرئيس ، أرجو أن تقبلوا تهنئتي على انتخابكم لهذا المنصب المسؤول . ونحن نعتبر أن منصبكم هو اعتراف بدور سرى لانكا في الامم المتحدة ، وفي مجموعة البلدان غير المنحازة وقد لقيت بلادكم تقديرا عظيما مؤخرا كمضيف لمؤتمر القمة للبلدان غير المنحازة والتي نقدر نشاطها البناء .

وأود أيضا أن اقدم اطيب التمنيات وآيات التقدير للسكرتير العام الدكتور كورت فالدهايم  
لعمله الناجح الذي لا يكل .

ونحن نرحب بجمهورية سيشيل كعضو جديد في الامم المتحدة .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تلحظ بارتياح ان الانفراج السياسي يواصل اكتساب  
قوة دافعة باعتباره الاتجاه الحاسم في الشؤون العالمية ، بالتعاون السلمي للمصلحة المتبادلة هو  
مفهوم يحظى باهتمام متزايد . وفي أوروبا ، فان المؤتمر الخاص بالا من والتعاون كان له أثر معقول  
على العلاقة بين الدول والشعوب .

وفي آسيا ، فان محاولة تحقيق مزيد من الامن قد ازدادت قوة نتيجة للكفاح الناجح لتحرير  
الشعوب ، خاصة شعوب الهند الصينية . وقد انهار مزيد من معازل الاستعمار القوية خلال العام  
الماضي . كما قام شعب انغولا بتحرير نفسه . ان الكفاح من أجل علاقات اقتصادية دولية منصفة  
يظهر بطريقة ديناميكية .

وفي الوقت نفسه تبقى مشكلات كثيرة تحتاج الى حل ، فسباق التسلح يعرض الانفراج للخطر ،  
والمنازعات المسلحة الخطيرة تهدد السلام والا من . وفي افريقيا الجنوبية فان القمع الاستعماري  
والعنصرى يعرصد هناك ، وتحاول القوى العدوانية دفع البشر الى الخلف الى الحرب الباردة . وعليه  
يحسن صنعا من يقدر ما تم تحقيقه على طريق الانفراج حق قدره دون وهم مخادع . واسمحووا لي  
بأن اعبر عن ايماني في أن الامم المتحدة سوف تسهم نحو تحقيق السلام والأمن كما هو منصوص عليه في  
الميثاق وهي وثيقة شهدت تجارب واختبارات .

وفي المؤتمر التاسع لحزب الوحدة الاشتراكية لالمانيا في ايار/مايو من هذا العام فان ايريك  
هونيكر السكرتير العام للجنة المركزية للحزب قد أكد ، من جديد ، جهود بلدنا لتدعيم السلام  
والامن في أوروبا ، وفي العالم . لقد أعلن بطريقة حازمة تأييده لا متداد واستقرار النتائج التي  
تحققت لانتهاج سياسة التعايش السلمي ولاكمال الانفراج السياسي باجراءات للانفراج العسكري .  
والجمهورية الديمقراطية الالمانية تتحالف مع كل اولئك الذين يناضلون من أجل تحرير البشر  
من ويلات الحرب ولا يجب أن تصبح الحرب بعد الان من وسائل تسوية القضايا الدولية \* .

\* تولى السيد / سيزوكو ( غينيا ) ، نائب الرئيس ، الرئاسة .

وقد خلقت التغييرات العميقة في العالم الظروف التي ساعدت على استبعاد العدوان واستخدام القوة من بين العلاقات بين الدول الى الابد . ان اتفاقية عالمية حول عدم استخدام القوة ، أصبحت أمراً لازماً ، لاغنى عنه . والاصرار على اتخاذ اجراء لتنفيذ هذا الاقتراح السوفياتي ، سيكون أمراً ملائماً للغاية ، لمد نطاق الانفراج الى العالم بأسره .

مثل هذا الاجراء ، الذي له أهميته ، لك أشرفيد على المناخ الدولي ، وكذلك على حل مشكلة نزع السلاح النووي والتقليدي . وبطبيعة الحال ، فان نبذ القوة ، لن يمس بأى حال من الاحوال ، الحق الثابت الذي لا ينازع للشعوب ، لمقاومة القمع القومي ، والاستغلال والحرب من أجل تحقيق حقها في ممارسة تقرير المصير . وبالإضافة الى ذلك ، ستجعل العدوان الامبريالي والتدخل الخارجي ، أكثر صعوبة ، مما يساعد على القضاء عليهما الى الابد .

والواقع ان هذه المبادرة لها أبعاد تاريخية ، فحكام الماضي سلموا بسياسة من يملك القوة يملك الحق ، ان ثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة ، قضت على ذلك باعلان السلام ، ونتيجة للحرب العالمية الثانية ، فان الشعوب التي كانت تحارب ضد الفاشية ، أوجبت خطرهما عالمياً والآن ، فان المهمة النبيلة ، هي أن نجعل عدم اللجوء الى استخدام القوة في العلاقات الدولية ، قانوناً مقدساً دائماً .

وقد قال دكتور كورت فالد هايم الامين العام في تقريره أمام الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، ان الانفاق السنوي على السلاح وصل الى حوالي ٣٠٠ بليون دولار ، وهذا المبلغ قد تم تجاوزه ، بالإضافة الى استخدام موارد ذهنية ومادية هائلة لتطوير ونتاج الاسلحة ، وتحرم من هذه الموارد ، الجهود من أجل ايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحة .

وبالنسبة لأولئك الذين يعتبرون سباق التسلح مصدر ربح هائل لهم ، فانهم مستعدون لبذل أقصى الجهود من أجل جرّ شعوبهم الى نفقات هائلة على التسلح ، ويحاولون تبرير سياسة القوة ، بوهم التهديد من الشرق . لكن هناك حقيقة معروفة ، هي ان أكثر الهجمات وحشية ضد الشيوعية تشن حينما يكون هناك احتياج أكبر الى مزيد من نفقات سباق التسلح .

ان الجميع يعلم ان اقتراحات الحد من سباق التسلح ، والتي يجب بحثها الآن في الامم المتحدة ، قدمت من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومن دول اشتراكية أخرى وبلاد نامية .

ان وقائع اجتماعات الجمعية العامة ، ولجانها المختصة ، وفي لجنة جنيف لنزع السلاح ، ومفاوضات فيينا ، انما توضح من هو الذى يرغب في عقد اتفاقية دولية ، ومن الذى يعوقها .

ان الحالة بالنسبة لمفاوضات نزع السلاح غير مرضية . ومع ذلك فنحن لا نشارك التشاؤم المفروض لدى واثر عديدة ، فمع توفر الارادة السياسية المطلوبة من كل الأطراف ، فان الخطوات العملية نحو الحد من نزع السلاح سوف تكون ممكنة ، فمثلا الاتفاقية الخاصة بعدم انتشار الاسلحة النووية ، قد ثبت جدواها ، وقد انضمت اليها حتى الآن مائة دولة . وما يزال هدف الجمهورية الديمقراطية الالمانية ان تدعم نظام عدم انتشار الاسلحة النووية ، وذلك وفقا لخطوط البيان الختامي لمؤتمر جنيف في ايار/ مايو ١٩٧٥ . ان الاسلحة النووية يجب أن تستبعد بالكامل ترسانات الحرب ، والمنع الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية ، هو بلا شك خطوة أخرى نحو تحقيق هذا الهدف ، ونحن نعتبر انه من اللازم ألا يعاد تأكيد قرار العام الماضي فقط ، وانما يجب أن تدعى جميع الدول الى التعاون بطريقة نشطة . ونحن نرحب بنص اتفاقية منع سوء استخدام البيئة البشرية لاغراض عسكرية ، الذى أعدته لجنة جنيف لنزع السلاح ، وهو معروض على هذه الجمعية العامة للموافقة عليه ، وسنصوت معه . ان محادثات الخبراء في لجنة جنيف لنزع السلاح ، حول منع تطوير وانتاج أسلحة جديدة ذات دمار جماعي ، ونظم مثل هذه الاسلحة ، يمكن ان تسرع الخطى لاعداد اتفاقية تتعلق بهذا الموضوع ، وهذه الانشطة يجب أن تستمر وتعطى لها الاولوية . وشأننا شأن الغالبية من الدول ، نعتبر ان الحد من نزع السلاح ، يجب ان يبحث في مؤتمر عالمي ، والدورة الخاصة للامم المتحدة التي اقترحتها البلدان غير المنحازة في مؤتمر القمة في كولومبو ، يمكن ان تكتسب أهمية لتحقيق هذا الهدف . وتأمل الجمهورية الديمقراطية الالمانية في وضع لوائح تغطي نقل المواد النووية والمعدات والتكنولوجيات للاهداف السلمية ، ويجب ان تستبعد اى سوء استخدام لمثل هذه المواد ، ولضمان تطبيق أكثر فاعلية لمبادئ الاتفاقية الخاصة بعدم انتشار الاسلحة النووية ، يحسن بنا ان نعمل على وضع لوائح بهذا الخصوص دون ابطاء .

منذ أكثر من عام مضى تقريبا ، فان البيان الختامي لمؤتمر هلسنكي ، تم التوقيع عليه من قبل ٣٣ بلدا أوروبا ، وكذلك من جانب الولايات المتحدة الامريكية وكندا . ونستطيع ان نقول الآن

ان هذا يبشر بتغير في العلاقات بين الدول الأوروبية ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، ويفتح الباب أمام ميدان واسع متعدد النواحي للتعاون المشترك . ولتطوير ذلك بالكامل ، فهو نفي حاجة الى التعاون النشط من جانب الدول الموقعة ، تمشيا مع نص وروح الوثيقة الصادرة عن المؤتمر . ولن يكون من صالح أحد ، التشكيك مرة أخرى في أن النظام الأوروبي بعد الحرب ، والذي تم التوقيع عليه في البيان الختامي ، والذي سيقدم أمام أعلى سلطات الامم المتحدة ، وهما لا علاقة له بالحقيقة ، فمن المعلوم ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية المانيا الاتحادية ، هما دولتان ذات سيادة ، مستقلتان عن بعضهما . وعضويتهما في الامم المتحدة ، هي أبلى دليل على ذلك . فخلال تقرير مصير حر ، فان شعب الجمهورية الديمقراطية الالمانية قرر الى الابد اختيار الاشتراكية ، والارتباط بمجموعة البلدان الاشتراكية . أما الحدود الغربية للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فهي تفصل بين دولتين تنتميان الى نظامين اجتماعيين مختلفين تماما ، وتحالفين مختلفين ، وأمن الدول يتوقف في المقام الاول على أمن حدودها ، ولضمان ذلك بفعالية ، فانه يعتبر التزاما متساويا على كل الاطراف ، كما ورد في البيان الختامي لمؤتمر هلسنكي ، ولا يستطيع أحد ان يتحلل من هذه المسؤولية ، وكل من يحاول انكار الطابع الدولي لهذه الحدود ، فانما يقوم بغطاء غير مسؤول للاستفزازات على هذه الحدود ، وعليه ان يتحمل تبعات ذلك .

ان سياسة نبد الفطرسة واحترام الحقائق وفقا لاهداف ومهام المنظمة العالمية أمر ضروري .

وكبلد اشتراكي فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تريد مواصلة عملها البناء السلمي في هدوء وأمن ، وهي تفعل كل شيء لترجمة قرارات وثيقة هلسنكي الى واقع ، ولجعلها اساسا لسلوك العلاقات الثنائية مع الدول الاخرى الموقعة عليها ، ولكي تنفذها على اساس متعدد الاطراف ، وعلى اساس مبادئ التعايش السلمي ، ومن اجل تحقيق السلاح والامن ، فان بلادى تحتفظ بعلاقات قائمة على الفائدة المتبادلة مع الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . اننا نشارك في المفاوضات الرامية للخفض المتبادل للقوى المسلحة وللأسلحة في اوربا الوسطى وكان من الممكن ان يتحقق تقدم ملموس في هذا الشأن لو أن جميع الاطراف المعنية كانت مستعدة لان تحترم ، من حيث الممارسة الفعلية ، مقتضيات الامن الكامل بالنسبة لكافة المشاركين . لقد كان من المسلم به لفترة طويلة انه لا بد من ايجاد ترتيبات متعددة الاطراف فيما يتعلق بمشكلات الطاقة ، والحماية البيئية ، والنقل في قارتنا ، والآن فان الظروف السياسية الملائمة تعتبر قائمة بالفعل ، ونحن نؤيد عقد مؤتمرات اوربية شاملة لتحقيق هذا الغرض .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية لتلاحظ بارتياح نمو المساعي الرامية لدعم الامن الاقليمي في آسيا ، وانها تولي اهمية كبيرة لاقامة علاقات حسن الجوار الدائمة بين الدول باعتبارها مطلبها هاما لتحويل آسيا الى قارة للسلام والتعاون ، وانها ترحب كذلك بما انجز على اساس هذه الخطوط في شبه القارة الهندية .

ولاشك ان اقامة جمهورية فيتنام الاشتراكية له اثر حميد على التعاون بين الدول الواقعة في المنطقة ، ولذلك فاننا نطالب بشكل صريح بانضمام جمهورية فيتنام الاشتراكية الى عضوية الامم المتحدة ، وان اعطاء العضوية المساوية لفيتنام لا يعتبر فقط امرا متمشيا مع الميثاق بل انه سوف يؤدي الى زيادة سلطة المنظمة العالمية .

واننا لنعرب عن تضامننا مع المطلب الذي ايده اخيرا مؤتمر كولومبو وهو الخاص بانسحاب جميع القوات الاجنبية من جنوب كوريا وكذلك سحب اسلحتها النووية . وان الجمهورية الديمقراطية الالمانية لتعتبر ان تنفيذ القرار الذي اتخذته الدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة أمر ضروري في هذا الشأن ، وهناك مهمة ملحة الا وهي القضاء على القواعد العسكرية الامبريالية في العديد من مناطق العالم . ان مجرد وجود هذه القواعد يعتبر تهديدا للسلام وبصفة خاصة في

المناطق المعنية بالامر . واننا لنؤيد تلك الدول التي ترغب في اقامة منطقة سلام في المحييط الهندي ، وتبعاً لذلك فاننا نطالب بحل القواعد العسكرية الاجنبية .

وان الجمهورية الديمقراطية الالمانية لتعرب عن قلقها العميق بشأن الموقف الخطير القائم في الشرق الاوسط . ونحن نشارك وجهة النظر التي عبرت عنها الكثير من الدول من ان ايجاد تسوية سياسية لهذه المشكلة يعتبر امراً ضرورياً من اجل تحقيق الامن الدولي ، وان التوصل الى هذه التسوية يعتبر امراً ممكناً .

ان الشرط المسبق لذلك هو انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ وان اعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في انشاء دولة خاصة به ، ووضع ضمانات دولية لأمن حدود كافة الدول الواقعة في الشرق الاوسط وكذلك الضمانات الخاصة بحق الوجود المستقل والتنمية ، كل هذه تعتبر اموراً ضرورية .

ان الصدمات وسفك الدماء الذي يجري حالياً في لبنان يعتبر نتيجة مباشرة لنزاع الشرق الاوسط الذي لم تتم تسويته ، وان الاخطار الناجمة عن ذلك تتطلب وضع نهاية فورية لهذه الصدمات دون تدخل خارجي مع اعطاء الضمانات اللازمة لاستقلال لبنان وسيادته وسلامة اراضيه . ولا ينبغي بأي حال من الاحوال ان نسمح بأن يتعرض الشعب العربي الفلسطيني لمزيد من المعاناة والاضرار .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية لترجو من الامم المتحدة ان تتخذ التدابير اللازمة لضمان استئناف مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط في وقت مبكر ، وان اي تأخير في استئناف هذا المؤتمر سوف يجعل التوصل الى تسوية سياسية شاملة امراً اكثر صعوبة ، كذلك فانه سوف يكون في صالح المعتدي ومسانديه الذين اغفلوا المطالب الرئيسية للامم المتحدة منذ عام ١٩٦٧ .

كذلك ، فان قرارات الامم المتحدة الخاصة بقبرس ينبغي ان تنفذ ، لان هذه القرارات تستهدف ضمان السلام الدائم والسيادة الكاملة لهذه الدولة غير المنحازة .

وفي افريقيا ، نجد ان الكفاح من اجل تصفية ما تبقى من معاقل للاستغلال الاستعماري والقمع العنصري قد ازداد قوة ، وان انكار حق الشعوب في تقرير المصير في جنوب افريقيا يؤثر على الامن سواء أكان اقليمياً ام دولياً . ان جنوب افريقيا قد اصبح مصدراً للحرب ، وان الارهاب المحلي المتزايد يجتمع جنبا الى جنب مع العدوان الدائم ضد الدول الافريقية الحرة .

ولكن بغض النظر عن الادانة المتكررة للانظمة العنصرية عن طريق مجلس الامن للامم المتحدة فان بعض الدوائر المعروفة جيدا للعالم ماتزال تواصل دعمها السياسي والعسكري والاقتصادي بالتعاون مع نظام فورستر ، بل انها قد مدت نطاق هذا التعاون ايضا الى المجال النووى الخطير . وباسم شعب الجمهورية الديمقراطية الالمانية فاننا عن احتجاجنا على الاستفزات الدموية التي تمارس في جنوب افريقيا ضد شعب يرغب في النهاية في ان يعيش حرا وأن يقرر مصيره بنفسه . وان بلادى ، في المستقبل ايضا ، سوف تؤكّد باستمرار تضامننا مع الجهود التي تبذلها قوى التحرر الوطني ، وأن تقدم المعونات لها . ان المعائل الاخيرة للاستعمار والعنصرية سوف تنهار . وان الشعوب لا تقبل على الاطلاق ان تحرم لفترة طويلة من حقها في تقرير المصير .

اننا نؤيد بحزم الدول الافريقية الحرة في دفاعها عن استقلالها ودعمها لهذا الاستقلال الذى حصلت عليه بشق النفس . واننا نتضامن ايضا مع جمهورية انغولا الشعبية التي تربطها بالجمهورية الديمقراطية الالمانية روابط اخوية . واننا نعرب عن تأييدنا القوي لحق انغولا المشروع في الانضمام الى عضوية الامم المتحدة .

ان القضاء التام على الاستعمار والعنصرية يعتبر في الوقت ذاته شرطا لممارسة الملايين من البشر لحقوقهم الانسانية ، وأن الامم المتحدة لها سجل حافل في هذا الشأن . ان ميثاقها يدلن ان محل اهتمام المنظمة الرئيسي هو السلام ، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها . وعلى أساس احترام الحقوق المتساوية والسيادة وفكرة عدم التدخل والحق في تقرير المصير ، فان هذه المنظمة تسعى لتحقيق الاستقرار والرخاء لكافة الشعوب . ان هذا هو الاطار الذي تنتمي اليه الحماية الدولية لحقوق الانسان ، ومن هذا المنطلق فان الامم المتحدة قد اعتبرت قمع الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان مجالا هاما من مجالات التعاون الدولي .

ولكن بعض الدوائر تسمى بمقتضى ذرائع واهية لان تغير أداة حماية الانسانية كما هي مجسدة في ميثاق الامم المتحدة ، الى صورة تتناقض مع ذلك تماما . فانها تسعى لاقامة ما تسميه بمؤسسات تعلو على السلطات القومية ، والهدف من ذلك دائما واحد ، هو تهديد الطريق للتدخل في شؤون الدول الاخرى . والتشكيك في سيادتها الاقليمية والشخصية ، ولكن من المعروف أن تلك الدوائر ذاتها - انتهاكا لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، ولمجلس الامن - تؤيد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والمالية ، بل وحتى العسكرية .

ولا يمكن لأي شخص على سبيل المثال ، ان يخلي دولة من مسؤوليتها في أن تؤمن لجميع مواطنيها التمتع بحق العمل والتعليم ، والحق في العيش في ظل ظروف اجتماعية آمنة ، وحقوق المساواة بين الرجال والنساء في كافة مجالات الحياة العامة ، وحقوق العمال الوافدين فسي ألا يتعرضوا لأي شكل من أشكال التمييز ، وضرورة منع الاضطهاد السياسي ، أو منع أية فئة من فئات الشعب من الحصول على العمل .

اننا نعرب عن تضامننا مع شعوب أفريقيا الجنوبية في كفاحها من أجل تقرير المصير القومي واننا نحث على اعادة حقوق الانسان التي تعرضت للانتهاك على نطاق واسع على يد أنظمة الحكم الرجعية والفاشية . وفي شيلي فان الالف من الشخصيات السويّة قد اختفت دون أثر وراء جدران السجون ، وفي معسكرات الاعتقال ، وان العالم من حقه أن يعرف مصير هؤلاء . اننا نطالب بالافراج فورا عن لويس كورفولان وغيره من المسجونين السياسيين .

لا يوجد أدنى شك أن واحدا من مجالات التعاون الواسع المدى والحيوى بالنسبة للبشرية ، هو مجال تنمية الموارد البحرية ، وان مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار الذى تعتبر الجمهورية الديمقراطية الالمانية طرفا فيه لمدعو ان يضع تنظيمات أو قواعد مقبولة لجميع الاطراف لضممان الاستخدام الرشيد لثروات البحار . وان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعرب عن استعدادها للتعاون مع كافة الدول المشاركة في هذا المؤتمر من أجل تحقيق هذه الغاية .

ونظرا للتطورات التي طرأت على الحياة الدولية ، ونظرا للمستوى الذى وصل اليه الانفراج السياسي فان الكثير من الشعوب قد تمكنت في العقود القليلة الاخيرة من الحصول على استقلالها السياسي ، هذه الشعوب تناضل الان من أجل تحقيق استقلالها الاقتصادي والقضاء على كافة أشكال الاستغلال الاستعماري الجديد .

ان الدولتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، وكذلك عدد من القرارات الدولية الهامة الاخرى ، تعتبر تجسيدا لحقيقة أن الدول الاسيوية والافريقية ودول أمريكا اللاتينية قد أصبحت قوة هامة وفعالة في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية المتكافئة .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية توافق على البيان الذى أصدره المؤتمر الخامس ، لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز والذى ورد فيه أنه من ضمن الاحتياجات الرئيسية فى وقتنا الحالى ، الحاجة الى تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولا بد من وضع هذه العلاقات على قدم المساواة وتحريرها من التمييز العنصرى ومن أى استغلال استعماري أو استعماري جديد .

ان الدول الاعضاء في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة تؤيد الدول النامية في كفاحها من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي .

وبالنسبة للجمهورية الديمقراطية الالمانية فان الانفراج والتنمية يعتبران جانبان متكافلان من عملية تستهدف تحقيق التقدم البشرى في عالم اليوم بشكل ملحوظ .

ان الوفود المشاركة في هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تنتظرها شهور حافلة بالعمل . وان وفدنا سوف يتوقع من هذه الدورة الحادية والثلاثين ان تقدم مساهمة هامة تجاه المحافظة على السلام ، وتجاه ضمان التعاون المتكافئ لكافة الدول والشعوب على أساس أهداف ومبادئ ميثاق المنظمة العالمية . وأود أن أؤكد لكم أن وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية سوف يتعاون بشكل بناء مع كافة الوفود لتحقيق هذه الأهداف .

رفعت الجلسة في الساعة ١٣ / ٠٥